العدد ٢ / نيسان ٢٠٠٥

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

نشرة شهرية إلكترونية

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الجمعية على: هاتف:916 5100 / 917 5100 962 6 00 فاكس: 902 5100 962 6 00 بريد الكتروني: info@ascasociety.org موقع الكتروني: www.ascasociety.org

For more information contact the society at: Tel. 00 962 6 5100 916 / 5100 917 Fax. 00 962 6 5100902 Email: info@ascasociety.org Website: www.ascasociety.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

جمعية مهنية عربية تهدف إلى إرساء معايير المحاسبة والتدقيق والسلوك وإلى بناء القدرات من خلال برامج التعليم والإمتحانات والتأهيل المعترف بها دوليا.

Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

A regional professional society dedicated to the promotion of the highest accounting, auditing and ethical standards and to capacity building through the institution of globally recognized educational and examination qualification programs.

المحتويات

- الاعتراف بمؤهل وشهادة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في الاردن
- أسماء الطلبة الناجحين في دورة ٢٠٠٤
- إتفاقيات جديدة
- أخبار IFAC
- التكنولوجيا والعولمة وأثرهما على مهنة المراجعة
  د. سليمان عطية
- تقييم دور أجهزة الرقابة في مجال تحقيق أهداف عملية المراجعة بشكل عام ، ودور ديوان المحاسبة في لبنان بشكل خاص. (الجزء الأخير)
  الأستاذ محمد ياسين غادر
- قياس التنوع في نظم معلومات المحاسبة الدولية (الجزء الأول)
  د. عصام البحيصي
- هل تعلم ؟
  الأستاذ كمال فتحي عبد اللطيف
- دليل تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩ (الجزء الثاني)
  دائرة الرقابة والتطوير المهني- شركة طلال أبو غزالة وشركاه
- مكاتب الإتصال

بعد قرار الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية الاعتراف بمؤهله وشهادته

مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين يبحث مشروع إقامة أكبر مركز للتدريب والتأهيل المهني في عمان

يعقد مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين اجتماعا استثنائيا دعا إليه رئيس المجمع العربي الأستاذ طلال أبوغزاله لبحث وإقرار مشروع إقامة أكبر مركز للتدريب في عمان واعتماد برامج التدريب المهني والتأهيل والتعليم المستمر وذلك على اثر قرار الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية في الأردن والقاضي بإدراج المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ضمن قائمة الهيئات المهنية للحصول على إجازة مهنة المحاسب القانوني في الأردن وفقا للمادة ٢٢ - ٤ من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٣

وقد عبر رئيس المجمع عن بالغ الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية على هذا القرار الذي يعزز مكانة الأردن كمركز للتأهيل المهني المتقدم لرفد السوق العربية بمحاسبين يتمتعون بقدرات مهنية كفؤة وكذلك كحاضن للهيئات المهنية المتقدمة ذات الأهداف السامية

وذكرت نشرة صادرة عن المجلس الأعلى للامتحانات في المجمع بأن هذا القرار الحكيم يجعلنا أكثر حرصا والتزاما بأهداف ورسالة المجمع المهنية في السعي لخدمة وتطور مهنة المحاسبة في الوطن العربي واستقطاب المحاسبين العرب لتأهيلهم بشهادة محاسب عربي مهني معتمد ACPA المعتمدة من هيئة الامتحانات الدولية - جامعة كامبردج ، التي تدير وتشرف وتراقب برامج امتحانات المجمع التي تعقد سنويا في ٣٠ مركز امتحانات في نفس الوقت والتاريخ في المدن العربية.

وأوضح المجلس الأعلى بأن عدد المحاسبين العرب الذين تقدموا لامتحانات المجمع بلغ ثلاثة آلاف ومئتان وأربعون محاسبا موزعين في كافة بلدان الوطن العربي ، ويتوقع أن يتضاعف هذا الرقم في ضوء الثقة والمظلة العربية ، وكذلك البعد الدولي الذي يحظى به مؤهل شهادة المجمع.

ومن جهة أخرى أكد عضو مجلس الإدارة التنفيذي من مقر المجمع في عمان استمرار المشاركة في إعداد وتحديث وترجمة المعايير المحاسبية الدولية ومواصلة عقد الدورات التدريبية عليها كما أكد على تعزيز روابط اتفاقيات التعاون مع الجامعات العربية انطلاقا من مسؤوليات المجمع وقيادته للمهنة في الوطن العربي.

والجدير بالذكر أن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين تأسس في لندن عام ١٩٨٤ ومقره الرئيسي عمان ودأب منذ ذلك التاريخ على تأهيل المحاسبين العرب واعدادهم لسوق العمل.

وقد أعد المجمع منهاجه الدراسي الدولي وفقا للمعايير المعتمدة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد ، وأصبح المجمع من خلال إجازاته جزء رئيسي من مكونات الأسواق ورافدا يتعاظم دوره المهني في الساحة العربية.

أسماء الطلبة الناجحين في دورة تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤

١. رائد جمال كلاب
٢. حسام محمد عبد العزيز
٣. اياد محمد حماد
٤. فؤاد أسعد فرعون
٥. رامي محمد الحاج حسن
٦. أحمد إبراهيم إبراهيم
٧. محمد محمود الطه
٨. نضال حمدان أبو صبيح
٩. سامر عزات دغمش
١٠. علي عبد الرحمن عبد العزيز
١١. رائد إبراهيم إبراهيم
١٢. ايهاب وصفي داود
١٣. عبد الملك مروان الصايغ
١٤. محمد بشير عبوشي
١٥. عصام محمود ديكو
١٦. أحمد عوني عبد اللطيف
١٧. تاج الدين الحلي عثمان
١٨. أحمد عبد الكريم عموري
١٩. أيمن محمد زكري الرجبي
٢٠. شريف فيصل الموسى
٢١. أمجد محمد الفقهاء
٢٢. أحمد عاطف رمضان
٢٣. بدرية علي السويدي
٢٤. صابر عبد اللطيف يونس
٢٥. حسين حسن قاسم
٢٦. محمدنبيل بن عدنان الجعفري
٢٧. مراد جمال أيوب
٢٨. فؤاد عبد القادر إدريس
٢٩. أحمد عطا همام
٣٠. محمد محمود سعد
٣١. ضرار جورج عويس
٣٢. عمار عوني الصوص
٣٣. مها بنت سعيد السيابي
٣٤. علي بن أحمد اللواتي
٣٥. خالد بن محمود الخصيبي
٣٦. خالد بن سالم الرزيقي
٣٧. سعيد بن عبد الله الدلهمي
٣٨. ناصر بن خميس السيابي
٣٩. خالد بن سلطان العزري
٤٠. مصطفى الطيب السعيد
٤١. عبد العظيم عبد الله عكود
٤٢. شادي علي حمد
٤٣. شادي عبد الله عرمان
٤٤. نسرين رضوان يحيى
٤٥. أسامة محمد المغربي
٤٦. محمد فايق صالح
٤٧. هاني شاكر المصري
٤٨. أسامة فخر الدين عواد
٤٩. معز جميل عليا
٥٠. رفيق شوكت قدومي
٥١. مأمون جودت رباع
٥٢. أحمد حسين المشهراوي
٥٣. مؤنس صالح فروانة
٥٤. إيهاب أنورحرز الله
٥٥. طارق فايزسكيك
٥٦. محمد فكري السراج
٥٧. رضوان علي العجلة
٥٨. محمد علي كرسوع
٥٩. فراس أكرم الرملاوي
٦٠. رامي مروان أبو سويرح
٦١. مريد محمد شراب
٦٢. عبد المنعم رمضان الطهراوي
٦٣. هاني عمر سكيك
٦٤. محمود نافذ العلمي
٦٥. معزوزة عبد الله الخطيب
٦٦. فضل كمال سالم
٦٧. محمد ياسين غادر
٦٨. مجدي إسماعيل الطل
٦٩. عبدالرحيم محمدعبدالنبي
٧٠. محمد سعيد دومان
٧١. سعيد عبد الرحمن باربيد
٧٢. عيدروس عبد الله العيدروس
٧٣. عبد الله أحمد رويشد
٧٤. هاني محمد القباطي
٧٥. عادل جلال جرادات
٧٦. نور الدين خالد منصور
٧٧. جمال عدنان مصطفى
٧٨. أيمن ظاهر الصباح
٧٩. محمد أحمد حسن
٨٠. زياد سعيد الطويل
٨١. عبد الحكيم محمد عليان
٨٢. عدنان حسين عبيد
٨٣. علام عمر الزقة
٨٤. عبد الرحمن محمود قوقاس
٨٥. صدقي صالح إبسيسه
٨٦. محمود حسن حجازي
٨٧. أحمد عبد ربه القرا
٨٨. شيرين جميل المصري
٨٩. خالد صقر الزطمة
٩٠. فاطمة رشدي عوض

اتفاقيات

قام المجمع وبهدف إطلاع الطلاب العرب على أهمية تأهلهم للحصول على مؤهل محاسب عربي مهني معتمد (ACPA) وعلى عضويته والإتفاقية التي عقدها مع هيئة الإمتحانات الدولية (CIE) في جامعة كامبردج . فقد عقد المجمع إتفاقيات جديدة مع كل من:

- أكاديمية التدريب الفني (ATT) ومقرها في الإمارات العربية المتحدة - إمارة دبي - قرية المعرفة.
- جامعة العلوم والتكنولوجيا ومقرها الجمهورية اليمنية - صنعاء.
- تم عقد اتفاقية تعاون مهني بين المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وبين جامعة العلوم والتكنولوجيا في صنعاء / اليمن - لإقامة دورات تأهيلية لطلبة المجمع الراغبين في الجلوس لامتحاناته للحصول على عضوية وشهادة مؤهله ACPA ودورات تدريبية في مجال المحاسبة.
- كما تم عقد اتفاقية تعاون بين المجمع العربي للمحاسبين القانونيين و بين مركز التدريب المهني ATT - دبي (قرية المعرفة) لغرض إقامة الدورات التأهيلية لطلبة المجمع والدورات التدريبية في مجال المحاسبة.

(IFAC)

- أعلن الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين (IFAC) عن طلبه لترشيح أعضاء في مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. ويشترط في المتقدمين أن يكونوا مستقلين وأن تكون إهتماماتهم موجه للمصلحة العامة.

آخر موعد لتقديم الطلبات هو ٢٠٠٥/٥/٣١ ولمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي:

www.ifac.org/nominatingcommittee/downloads/ipsasb_call_for_nominations_ publicmembers

- يقترح الاتحاد الدولي متطلبات تربوية جديدة للمدققين لمساعدتهم في تحمل مسؤولياتهم تجاه القطاع العام وذلك لضمان أن هؤلاء المدققين تتوفر فيهم المعرفة والمهارات المطلوبة. ولتحقيق ذلك فقد أصدرت لجنة التعليم في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مسودة لإصدار معايير التعليم الدولية تحت عنوان " المهارات المطلوبة لمدققي الحسابات " وسوف يتم تطبيقها على جميع المحاسبين الذين لهم دور في عمليات التحكيم.

ويمكن التعليق على هذه المسودة والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال زيارة :www.ifac.org/eds كما يمكن إرسال التعليقات إلى edcomments@ifac.org لغاية ٢٠٠٥/٧/١٥.

- IFAC توقع إتفاقية لترجمة معايير التدقيق الدولية إلى اللغة الفرنسية مع إثنان من أعضاءها وذلك بهدف وصول هذه المعايير إلى أكبر عدد ممكن من المهتمين بها, ومن الجدير بالذكر بأن جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين هي الجهة المعتمدة من IFAC لترجمة هذه المعايير الى اللغة العربية.

- خلال إجتماعه في جنوب إفريقيا وافق مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين على إصدار مبادرات لتلبية متطلبات الدول النامية في تقوية عملية وضع معاييرها ولدعم المحاسبين في تحمل مسؤولياتهم.

التكنولوجيا والعولمة
وأثرهما على مهنة المراجعة

د. سليمان عطية
جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تتكون هذه الورقة من جزأين, الجزء الأول متعلق بأثر التكنولوجيا على مهنة المحاسبين القانونيين والثاني خاص بأثر العولمة عليها, وسوف نتناول كل جزء على حدة.

التكنولوجيا وأثرها على مهنة المحاسبين القانونيين.

أدى تطور التكنولوجيا وانتشارها إلى تحسين مكان العمل في مكاتب المحاسبة (Accounting Firms) وإلى النهوض بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء (Clients) . فقد دلت إحدى الدراسات في الولايات المتحدة عام ١٩٩٠ على أن ٨٧٪ من مكاتب المحاسبة والتي يقل دخلها عن ٥٠,٠٠٠ دولار تستخدم الحاسوب في أعمالها, وهذه الإحصائية إن دلت على شيء فإنها تدل على أن الكمبيوتر يستخدم الآن في معظم مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة والكمبيوتر في انتشار مستمر بدرجة كبيرة سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتطورة (Developing Countries) . إن استخدام التكنولوجيا تمكن المحاسب القانوني (Certified Public Accountant) من أداء عمله بكفاءة عالية وسرعة فائقة. والعمل الذي كان ينجزه هذا المحاسب في السابق خلال ساعات, يتمكن اليوم وباستخدام الحاسوب ووسائل الإتصالات الحديثة من إنجازه خلال دقائق وكذلك فإن استخدام الحاسوب يؤدي إلى توفير الأيدي العاملة في مكاتب المحاسبة وهذا يجعل الخدمة أقل تكلفة وأكثر سرعة وإتقانا وكذلك يجعلها تتمشى مع متطلبات العمل . والأمثلة على أهمية الحاسوب للمهنة كثيرة منها ما يلي :

- إن استخدام الحاسوب يزيد من فعالية المحاسب القانوني وإنتاجيته (Productivity) ويزيد أيضا من ساعات عمله اليومية, إذ يمكن أن يقوم بربط جهازه الخاص بنظام العمل في مكتب المحاسبة الرئيسي وإجراء بعض الأعمال وهو ما زال في بيته.
- إن تخزين المعلومات التي يحتاجها المحاسب القانوني في عمله مثل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها, معايير المراجعة , قواعد السلوك

المهني وغيرها على قرص واحد تمكنه من الرجوع إلى ما يحتاجه من معلومات وهو في مكان عمله وبسرعة دون الحاجة إلى حمل المراجع الكبيرة والثقيلة إلى مكان عمله.

- إن استخدام ال Internet ووسائل الإتصال الحديثة تمكن مكاتب المحاسبة من الإتصال بالعملاء بسرعة ويتم تبادل المعلومات وإنجاز الأعمال بصورة أسرع وأفضل. نظرا لاستخدام التكنولوجيا في مكاتب المحاسبة أصبح المحاسب القانوني يستخدم جزءا بسيطا من وقته في جميع المعلومات ويخصص الجزء الأكبر من الوقت في التحليل وكتابة التقارير. وهناك بعض الأمور التي تربط بين التكنولوجيا ومهنة المحاسبين القانونيين ومن هذه الأمور نذكر ما يلي:

١- لا شك أن شراء التكنولوجيا واستخدامها في مكاتب المحاسبة يحتاج إلى استثمارات كبيرة وقبل اتخاذ أي قرار بشأن شراء التكنولوجيا يجب المقارنة بين تكلفة التكنولوجيا والمنفعة المتوقعة من استخدامها. وفي دراسة خاصة بالبنوك في مجال شراء التكنولوجيا أجاب بعض المدراء إن شراء التكنولوجيا يتطلب تكلفة عالية وقد لا تعطي التكنولوجيا المكلفة هذه المردود المتوقع ، ولكنهم يضيفون قائلين : ومع ذلك ما زال شراء التكنولوجيا واستخدامها قرارا حكيما في المدى الطويل.

٢- يؤدي استخدام المحاسب القانوني لوسائل التكنولوجيا إلى زيادة كفاءته وإنتاجيته كما قلنا سابقا ولكن في الوقت نفسه تزداد حدة المنافسة في المهنة والسبب في ذلك دخول عناصر جديدة إلى سوق عمل المحاسبين القانونيين. ولا شك ان الإستشارات التي تقدمها بعض مؤسسات الحاسوب تؤثر على قيمة أتعاب المحاسب القانوني وتغير أسلوب احتساب أتعاب المحاسب القانوني فبدلا من احتسابها حسب المدة الزمنية اللازمة لتأدية المهمة يمكن احتسابها بناء على نوعية الخدمة والسرعة في إنجازها.

٣- إن التكنولوجيا تساعد المحاسب القانوني على تقديم خدمات أكثر ربحية كالتخطيط. والتحليل بالإضافة إلى الأعمال الخاصة بالخدمات المالية والمراجعة والضرائب.

٤- لقد أصبحت المهنة بحاجة إلى معايير أداء فنية من أجل قياس أداء برامج الحاسوب والتكنولوجيا وأصبحت معايير المراجعة الحالية المستخدمة في قياس أداء الخدمة غير ملائمة في بيئة الحاسوب والتكنولوجيا المتطورة.

٥- إن التكنولوجيا لها تأثير إيجابي على المهنة من الناحيتين النوعية والكفاءة. ولكن ما مدى هذا التأثير على مكاتب المحاسبة الصغيرة ومتوسطة الحجم؟ كما قلنا إن استخدام التكنولوجيا يحتاج إلى استثمارات كبيرة ولم تعد المهنة تعتمد على مكتب وآلة جمع وطرح وحسب. إنما تجاوزت ذلك إلى استخدام الحاسوب ووسائل التكنولوجيا الحديثة لذلك يمكن القول أن التأثير سلبي على مكاتب المحاسبة الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لا تستطيع شراء التكنولوجيا المتطورة وغالية الثمن. نظرا لارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا في مكاتب المحاسبة. فإنه لا بد من تحول أعمال هذه المكاتب إلى الإختصاص (Specialization) وذلك حتى يتمكن المكتب من شراء نوع التكنولوجيا الملائمة لاختصاصه ويمكن أن يكون الاختصاص في المراجعة أو الضرائب أو الخدمات الإدارية أو الخدمات المالية (Financial Services) وغيرها مع الأخذ بعين الإعتبار عند اختيار الاختصاص حجم العمل المطلوب لتحقيق عائد مناسب لمكتب المحاسبة.

وفي حالة استخدام التكنولوجيا والحاسوب في مكاتب المحاسبين القانونيين. فإنه لا بد من تطبيق البرامج التدريبية الملائمة. حيث تصبح التكنولوجيا عديمة المنفعة إذا لم تتوافر المعرفة اللازمة لكيفية استخدامها وأصبح التعليم التقليدي غير ملائم. وأخذت الجامعات تطور أساليب وطرق التعليم المحاسبي فيها حيث أصبح التدريب على إستخدام الحاسوب وبرامج المحاسبة التي تتضمن تطبيقات الحاسوب وال Internet جزءا من مناهج المحاسبة في هذه الجامعات. كما أن متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة قد تطورت فمثلا نجد أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في بعض الولايات اشترط على إتمام ١٥٠ ساعة جامعية معتمدة قبل السماح للدخول إلى امتحان المحاسبين القانونيين.

وقد بدأت كثيرا من مكاتب المحاسبة في العالم باستخدام أنظمة الخبير والذكاء الصناعي من أجل تحسين نوعية الخدمة التي تقدمها. وعلى المحاسب القانوني أن يعرف أن التكنولوجيا عملية مستمرة ودائما هناك أشياء جديدة يجب عليه تعلمها وتطبيقها من أجل تقديم خدمة بطريقة أفضل وحتى يبقى في وضع تنافسي ملائم.

العولمة وأثرها على مهنة المحاسبين القانونيين

العولمة هي محاولة دمج الأحداث والأنشطة العالمية ضمن الخطط الإستراتيجية للمنشأة وتقوم العولمة على أساس توسع الشركات والمنشآت عالميا أي قيامها بعدة أنشطة عالمية منها ما يلي:

١- التصدير أو بيع السلع والخدمات خارج الدولة (Exporting).
٢- الترخيص الدولي (International Licensing) أي الإتفاق مع شركات أجنبية لاستخدام علامة تجارية. حق إختراع. تكنولوجيا معينة. تصاميم . أو ملكية فكرية ومعظم الشركات متعددة الجنسيات المنتجة للمأكولات والطعام تطبق عملية الترخيص الدولي.
٣- إنشاء الشركات الدولية (International Joint Venture) .

٤- شراء نسبة معينة من أصول شركة أجنبية.
٥- تعاون بين عدة شركات في دول مختلفة في مجالات البحث والتطوير (R&D) والصناعة والتسويق (Global Industry) . وهناك عدة عوامل بيئية لها تأثير على عولمة الأعمال والقدرة على المنافسة وإنتاج البيانات المحاسبية اللازمة والملائمة. وهذه العوامل هي:

ا- النظام السياسي والقانوني للدولة.
ب- النظام الإقتصادي.
ج- الثقافة والقيم الإجتماعية.
د- التكنولوجيا والبنية التحتية . وهذه العوامل غير مستقلة بعضها عن بعض حيث نجد أن كل عامل يؤثر على الآخر وجميعها معا تؤثر على عولمة الأعمال والشكل التالي يبين هذه العلاقة:

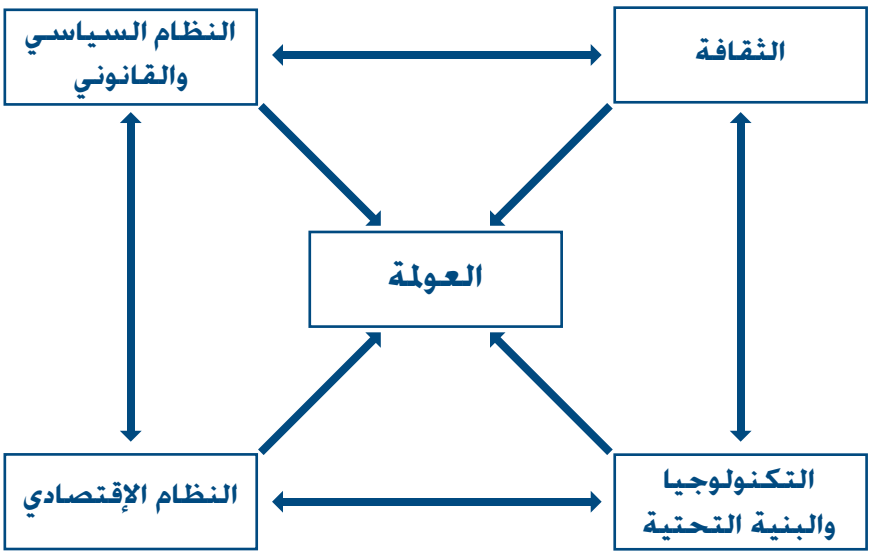

وفيما يتعلق بممارسة مهنة المحاسبة عالميا (عولمة المهنة) أي انتشار خدمات المهنة في المجتمع الدولي. يمكن القول أنه قبل ٢٠ عاما كان مكتب المحاسبة الفردي والمتوسط الحجم يقدم خدماته داخل الدولة الواحدة. وبعض هذه المكاتب يقدم خدماته داخل المدينة من طرف لآخر تاركا العمل خارج الدولة إلى مكاتب المحاسبة الكبيرة التي لديها الإمكانيات المادية والبشرية. أما اليوم وبسبب التغييرات الإقتصادية والسياسية وتقدم التكنولوجيا فإن العالم فتح المجال أمام المكاتب الصغيرة ومتوسطة الحجم لتقدم خدماتها في المجتمع الدولي. ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى ذلك هو أن ثلاثة أرباع التجارة العالمية تتم حاليا بواسطة شركات صغيرة أو شركات متوسطة الحجم أو شركات عائلية وهذه الشركات أخذت تفضل الإعتماد على خدمات مكاتب المحاسبة الصغيرة ومتوسطة الحجم أكثر من اعتمادها على المكاتب الكبيرة ذات التكلفة العالية.

تدل الحقائق على أن العالم يتجه وبسرعة نحو وجود سوق عالمية واحدة (Global Market Place). فمثلا قيام السوق الأوروبية المشتركة والإتفاقيات التجارية بين الدول المختلفة وإنشاء منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) كل ذلك أدى لتطوير وتحسين التجارة الدولية وقدم أيضا فرص عمل لمكاتب المحاسبة في أنحاء العالم. إن تقلص العالم (Shrinking World) مهد السبيل إلى إمكانية انتقال مكاتب المحاسبة من دولة إلى أخرى. ولذلك يمكن لهذه المكاتب من تحقيق إيرادات كبيرة. وبذلك تساعد صناعة خدمات المحاسبة والمراجعة إلى تخفيض عجز الميزان التجاري وكذلك نظرا للخبرة المالية للمحاسبين القانونيين فإنهم من الناحية الإستراتيجية قد يساعدون على جذب المستثمرين وتخفيض القيود التجارية بين الدول.

إن الحقبة الدولية الحالية (International Arena) تؤدي إلى وجود فرص عمل كبيرة للمحاسبين القانونيين من خلال عدة مجالات أهمها: يمكن للمحاسب القانوني مساعدة عملائه الوطنيين للتوسع خارج البلاد كما أنه يمكن أن يخدم عملائه القادمين إلى البلاد من الخارج. وأمام مكاتب المحاسبة في العصر الحاضر خيارين: إما أن يكتفي المكتب بعمله في داخل بلده وبذلك يخسر عملاء جدد أو يتوسع في تقديم خدماته دوليا ويبحث عن فرص نمو جديدة وبذلك يحقق عائدا كبيرا.

وقد تبين من أقوال الممارسين للمهنة في الولايات المتحدة أن العولمة لها تأثير إيجابي على المهنة وذلك عن طريق زيادة عدد العملاء والإيرادات. وإن عولمة المحاسبة هي المستقبل (Globalization of the Accounting is the Future) .

وإن متابعة فرص العمل في الخارج هي من واجبات المحاسب القانوني الحالي ويقول الممارسون أيضا أن إنتشار خدمات مهنة المحاسبة في العالم له عدة معوقات وصعوبات أهمها ما يلي :

١- اختلاف المبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة من دولة لأخرى .
٢- اختلاف اللغة والثقافة والعادات والقيم بين الأمم.

٣- التكلفة العالية. فعولمة المهنة ليست للجميع لأنها تحتاج إلى تكلفة وخبرة معينة في الشؤون الإقتصادية والسياسية والقانونية والإجتماعية للدول.

ويقول الممارسون أيضا أن التوسع في تقديم الخدمات للسوق الدولي يحتاج إلى دراسة وفهم للقواعد والأنظمة الخاصة بالسوق الدولي. وتبين من الدراسات أن السوق الدولي بحاجة إلى خدمات المحاسب القانوني في مجالات عدة أهمها الضرائب والمراجعة الداخلية في البلدان الأجنبية.الإنش اءات.الإستشارات الإدارية وتعويضات غير المقيمين ومكافآتهم المالية.

تنشيط المهنة (Activating the Profession)

هناك إتجاه واضح نحو عولمة نشاط المهنة.فإذا توجهنا بالسؤال التالي إلى المحاسبين القانونيين : من منكم له عملاء خارج الدولة ؟ سنجد من إجاباتهم أن هناك نسبة لا بأس بها من مكاتب المحاسبة لها نشاط دولي . إن لجان معايير المحاسبة والمراجعة واتحاد المحاسبين الدوليين يسهلون عملية عولمة نشاط المهنة من خلال المبادئ والمعايير التي يصدرونها . كما أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين يشارك في الجهود الخاصة بتوحيد أصول ممارسة مهنة المحاسبة في العالم (Harmonize Accounting).

ويتطلب نجاح مكتب المحاسبة في سوق العمل الدولي ما يلي:

١- الحصول على خبرة عملية في الخارج وذلك بالعمل في مكتب وطني حسب الأصول المتعارف عليها في المهنة في تلك الدولة لان البدء من نقطة الصفر في الخارج لا يؤدي إلى النجاح. إذ لا بد من الحصول على الخبرة أولا في البلد الذي ينوي المكتب العمل به. فقد ذكر أحد الممارسين أنه عمل لمدة ٤ سنوات في مكتب وطني قبل أن يبدأ عمله المستقل في تلك البلد.

٢- إجراء دراسة تحليلية عن التكلفة والمنفعة (Cost-Benefit Analysis) قبل اتخاذ القرار الخاص بالإنتقال للسوق الدولي حيث أن العمل في الخارج مكلفا ويتضمن كثيرا من المخاطرة . إن تكلفة الدخول إلى السوق الدولي عالية حيث أن التكاليف التسويقية عالية وتحتاج مكاتب المحاسبة إلى وقت طويل للحصول على العملاء.

٣- عندما يتخذ مكتب المحاسبة قرارا بالعمل في دولة ما فإنه يستحسن عمل علاقة مهنية مع مكتب محاسبة في هذه الدولة ومن المفيد الإستعانة بمحامي له خبرة في الشؤون القانونية لتلك الدولة.

٤- الحصول على عضوية الجمعيات العالمية للمحاسبين القانونيين مما يساعد المحاسب القانوني على إجراء الإتصالات اللازمة مع زملاء المهنة واكتساب خبرة دولية.

٥- حضور المؤتمرات السنوية في عدة دول مما يساعد على فهم المبادئ المحاسبية في دول مختلفة وكذلك التعرف على الأمور الهامة الخاصة بالمهنة في تلك الدول.

٦- الإطلاع على الكتب والمنشورات المتعلقة بالسوق العالمي للمهنة فمثلا نجد أن بعض مؤسسات المحاسبة الكبرى في الولايات المتحدة تنشر مثل هذه الكتب حيث أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين كتابا بعنوان (U.S Tax Aspects of Doing Business Abroad).

٧- معرفة لغة البلد الأجنبي وثقافتها وعاداتها وقيمها الإجتماعية يساعد على نجاح عمل مكتب المحاسبة في تلك البلد. قال أحد الممارسين مثلا أن السرية التي تتصف بها بعض البلدان تعيق تطبيق مبدأ الإفصاح الملائم بشكل صحيح في تلك البلاد.

إن عولمة مهنة المحاسبة تؤدي إلى تحقيق زيادة في الإيرادات بالإضافة إلى الفوائد الأخرى غير المادية الناتجة عن بناء العلاقات الإجتماعية بين أعضاء المهنة الواحدة في العالم وكذلك التعرف على عادات الأمم وأنظمتها الإقتصادية والسياسية والمالية.

ولتسهيل عمل المحاسب القانوني في السوق الدولي لا بد من مراعاة ما يلي:

١- العمل على تحقيق وحدة ممارسة المهنة في العالم وذلك عن طريق تطبيق مبادئ محاسبية ومعايير مراجعة دولية ولا شك أن اللجنة الدولية لمبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة تعمل على تحقيق ذلك.

٢- تحسين ملائمة التقارير المالية بحيث تعكس الأوضاع المالية الحقيقية للشركات وذلك بالتركيز على مبدأ الإفصاح واستقلالية المراجع وتعديل المبادىء المحاسبية لتصبح أكثر ملائمة حيث أصبحت المهنة في هذه الأيام عرضة للمساءلة القانونية (Litigation) بسبب إفلاس كثيرا من الشركات الضخمة في بعض بلدان العالم. وتغيير المبادىء المحاسبية بشكل يتلاءم مع أمانة المهنة يؤدي إلى إزالة الأرباح الورقية (Paper Profits) وإلى إظهار الميزانية العمومية للمنشأة بأمانة ويعكس حقيقة الوضع المالي لها.

المراجع *References*:

1. *Nelson, Mark* (*Fall* 1991). "*Globalization: Accounting in a word Community* " "*Outlook California Society for Certified Public Accountants* ", *Vol.*59.*Issue*
2. *Harden, Stuart.* (*Winter* 1999). " *Standard Setters Address Globalization* ", *Reporting Outlook, Vol.*66,*Issue* 4.
3. *Kaffler, Keith.* (*July* 2002). " *Donohue Pledges Effort to Alter Sarbanes' Legislation* " . *Congress Daily.*
4. *Bodg, David T., Boyd, Sanithia C., & Boyd, William* (*Sep./Oct.* 2000). "*Changes in Accounting Education : Improving principles Content for Better Understanding,* " *Journal of Education in Business . Vol.* 16, *Issue* 1.
5. *English, Laural.* (*Spring* 1992), " *A Revolution Challenges Tradition*" , *Outlook, Vol.* 60, *Issue* 1.
6. " *Keep Taking the Medicine*" (*Nov.* 2000). *Economist. Vol.*357, *Issue* 8147.
7. *Gallora, Vince.* (*Dec.*2001), "*Tangible Changes*" *Modern Healthcare. Vol.*31, *Issue* 52.

الفصل الثالث

يقدِّم هذا الفصل تقييم دور أجهزة الرقابة في مجال تحقيق أهداف عملية المراجعة

إعداد : محمد ياسين غادر
دبلوم : المال والأعمال
الجزء الأخير

تناول الفصل السابق المفهوم العام للأجهزة العليا للرقابة، وحدَّد دورها بشكلٍ عام، إن على المستوى الدولي أو على المستوى العربي، أو حتى على المستوى الإقليمي والمحلي، وتطرَّق إلى مفاهيم معايير المراجعة في القطاع الحكومي وإمكانية تطبيقها لدى هذه الأجهزة، وركَّز بشكلٍ خاص على دور ديوان المحاسبة في الجمهورية اللبنانية في مجال عمله الرقابي الميداني.

لكن هذا الفصل سوف يلقي الضوء على تقييم دور هذه الأجهزة من خلال ما حققته في سبيل نجاح وتحقيق أهداف عملية المراجعة.

١ – تقييم دور أجهزة الرقابة في مجال تحقيق أهداف المراجعة:

تشهد مفاهيم وممارسات المراجعة الحكومية، شأنها شأن الجوانب الأخرى من جوانب التطوُّر في عالمنا الذي ما انفك يتغيَّر، تغيُّراتٍ كبيرة وعميقة الأثر. فدافعوا الضرائب وأعضاء البرلمان في العديد من البلدان يطالبون الحكومات بقدرٍ أكبر من الخدمات. وهم لا يريدون أن يضمنوا السلامة القانونية للاعتمادات المرصودة في الموازنة فحسب، بل يريدون أن يتأكدوا أيضاً من أن الحكومات تدير الموارد إدارةً ترعى حق المراعاة جوانب الإقتصاد والكفاية والفعالية. وفي هذا الإطار، فإن الصورة التقليدية لجهاز الرقابة متعارف عليها، هي فحص الحسابات والإقرار بصحتها أم لا. وقد أصبحت هذه الصورة في الوقت الحاضر لا قيمة لها.

ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه هذه الأجهزة اليوم يتمثَّل بدايةً في استقلال الرقابة المالية التي تمارسها، وإن كان مظهر هذا الإستقلال نابع في أغلب الدول من نصوص الدستور والذي يبدو مع التجارب انه لا يكفي. فالإستقلال الحقيقي يتميَّز باستقلال الإدارة أي الجهاز بحد ذاته من حيث الموازنة والتوظيف والعمل الميداني وإعداد التقرير. فعدم تمتُّع الجهاز بأي صلاحياتٍ لتعيين الموظفين، أو تحديد الموازنة المخصَّصة للرقابة يعتبر أخلالاً كبيراً قد يساهم إلى حدٍ لا بأس به في التأثير على عملية المراجعة.

وأن ثمَّة قضية أخرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية استقلال الأجهزة وهي قضية اختصاص الرقابة المالية التقليدية، والسبب المشكو منه اليوم في مجال الإختصاص يعود إلى المراسيم والنصوص القانونية المحدَّدة لعمل هذه الأجهزة التي ولدت مع بداية ولادة أغلب هذه الدول والتي أكل عليها الدهر وشرب، دون أي تعديلٍ لها يخدم الغاية التي أنشئت من أجلها. وبالتالي فإن المجال الأساسي لإبراز دور هذه الأجهزة يكمن في تعديل قوانين إنشائها وجعلها ذات فعاليةٍ أكثر تخدم الأهداف المراد تحقيقها باعتبارها قضايا جوهرية لا يمكن التنازل عنها للزمن على أمل أن يتم حل مشاكلها بمرور الوقت عليها.

وهكذا فإذا أريد لهذه الأجهزة أن تقوم بدورها في عالمٍ يتغيَّر تغيُّراً سريعاً، فما عليها إلا التأمل في هاتين القضيتين الأساسيتين بالنسبة إلى الرقابة المالية أو المراجعة الحكومية: "الإستقلال والإختصاص"، وهما من الغايات الهامة والتي قد يصعب على الأجهزة العليا للرقابة المالية الحصول عليها.

ومع ذلك فلم تمنع في الماضي معوقات الإستقلال من الرقابة المالية التقليدية، أو حتى من الرقابة المالية ذات النطاق المتكامل أي بما يعرف بالرقابة على الأداء، وما يجعل التفاؤل في مستقبل هذه الأجهزة التطوُّرات التي حدثت أخيراً والتي تبشِّر بمستقبلٍ طيِّب يتميَّز بوظيفةٍ قوية للرقابة المالية، وهي ظهور المنظمات الدولية والاقليمية والمحلية الأجنبية والعربية منها والتي ترعى شؤون وتطوُّر هذه الرقابة.

ولكن رغم هذا التفاؤل يجب الإقرار بالصعوبات القائمة أمام الرقابة المالية المتكاملة بسبب الإفتقار إلى الموارد وبكل أشكالها التي تشكو منها أغلب الأجهزة العليا للرقابة المالية، وبالتالي يجب عليها أن تفرض وجودها في هذا المضمار، وعليها أيضاً أن تثبت فعالية وجودة هذه الرقابة باستخدام الأساليب المتطوِّرة والمتقدِّمة والتي تظهر انها حقاً في مصلحة الشعب. فنجاح أعمال مثل هذه الرقابة لا يساهم في تطوُّر المجتمع فحسب، أو يعتبر دعماً للحكومة، بل يساهم أيضاً في تحقيق أمرٍ لعله أكثر أهميةً ألا وهو الرفع من مكانة الوظيفة الرقابية وتوسيع فعلي لاختصاص الرقابة بشكلٍ يخدم الأهداف الأساسية المعلن عنها سابقاً.

وبينما تسعى هذه الأجهزة فيما بينها لجعل دورها يتجاوز حدود الرقابة المالية البحتة التقليدية، والتي تهدف إلى الكشف عن الأخطاء المحاسبية أو الكشف عن كل حالةٍ من حالات الغش لمنعها أو لتلاشي ظاهرة وجود الإهمال.

فمنع الغش، والغاء ظاهرة اكتشاف الأخطاء المحاسبية أصبحت اليوم من مسؤولية موظفي ومديري المحاسبة الذي يجب مطالبتهم بضمان الأداء الفعال للرقابات الداخلية، والمراجعات الداخلية الجيدة في الإدارات والمؤسسات الحكومية.

فتشير الدراسات والتوجيهات الحالية في المراجعة الحكومية إلى وجود اتجاهٍ نحو اعتماد منهج يدعم المراجعة المستندة إلى النظم الحديثة والتي يتم بواسطتها تقويم عمل هذه الأجهزة، وبنمو الإقتناع بهذه النظرة سوف يزداد تعزيز دورها المتمثّل في الرقابة على محافظة الأموال العامة بالمعنى الواسع لمصطلح المساءلة الكاملة.

ومن الضروري أيضاً، لتحقيق نجاح وظيفة الرقابة المالية وأهداف المراجعة وخاصةً بالنسبة لتلك الأجهزة التي ترفع تقريرها إلى الهيئة التشريعية، أن يوجد علاقة إيجابية مستقلة بين هذه الأجهزة والبرلمان تضمن القيام بعمل الرقابة بكل موضوعية.

ويجب أن تجد الأجهزة العليا للرقابة المالية مزيداً من المساعدة في بلوغ غايتها المتمثلة في الحصول على اختصاصاتٍ أكبر، وفي إيلاء عنايةٍ كبيرة لقياس الإنتاجية بالمفهوم الحديث والذي لا يعتبر بعيداً كل البعد عن غايات وأهداف الرقابة المالية على الأداء. فالعامل المشترك بينهما هو أساساً التغيير في النظرة إلى طريقة أداء الأعمال، وهي نفس المفاهيم الخاصة بالإقتصاد والكفاءة والفعالية.

وعندما تقوم الحكومات بالمبادرات الخاصة لخلق جوٍ ومناخٍ إيجابي لإرساء القواعد والمفاهيم الضرورية للرقابة الحديثة ينبغي على الأجهزة العليا أن تستغل هذا الإتجاه وأن تنتهز الفرصة للمضيّ قدماً وبجرأةٍ نحو المستقبل لتحقيق الغاية المستهدفة والمتمثّلة بتحقيق أهداف عملية المراجعة.

٢ – المشاكل والصعوبات التي تواجه العمل الرقابي:

إن أهم تقييم لدور أجهزة الرقابة يتم من خلال معرفة المشاكل والصعوبات التي تواجه العمل الرقابي والسبل المقترحة لحلها، ومقدرة الجهاز على حل هذهً المشاكل وتلك الصعوبات والتي يمكن تعداد البعض منها على سبيل المثال وليس الحصر.

٢-١- المشاكل والصعوبات التشريعية:

تواجه أجهزة الرقابة العليا في بعض الدول العديد من المشاكل الناجمة عن عدم كفاية التشريعات، ومن أهمها : مشكلة الإستقلالية ونطاق الرقابة بشقيها المحاسبي والقانوني، والرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة على أساس معايير الاقتصاد والكفاية والفعالية أو حتى المعايير التقليدية العادية.

٢-٢- المشاكل والصعوبات المتعلقة بالرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة للرقابة:

تمثل الرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة للرقابة نقطة البداية لعملية المراجعة، حيث انه في ضوء نتائج تقويم نظم الرقابة الداخلية يتم اعداد خطط وبرامج المراجعة.

وتواجه بعض الأجهزة العليا للرقابة مشكلة عدم توفُّر نظام سليم للرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة للرقابة أو وجود ضعفٍ في تلك الأنظمة مما يجعل اجراءات المراجعة الواجب القيام بها كبيرة وفي بعضً الحالات شاملة.

٢-٣- المشاكل والصعوبات المتعلقة بالموارد البشرية والمالية والمادية:

للقيام بعملية المراجعة بفعاليةٍ وكفاءة يتطلّب توفُّر الموارد البشرية والمالية والمادية التي تمكّن الأجهزة القيام بعملها وتتمثّل هذه الموارد في توافر العاملين الأكفاء والمؤهلين التأهيل الكافي، ومن ثم فإن النقص في عدد هؤلاء العاملين أو مؤهلاتهم يشكل أحد العقبات الرئيسية التي تواجه الأجهزة في إنجاز عملية المراجعة، وبالرغم من توافر وجود هؤلاء الأشخاص المؤهلين نرى في بعض الأجهزة عدم توفُّر الأموال الكافية للقيام بالعمل بشكلٍ مرضٍ مما يعيق أيضاً في أعمالها.

٢-٤- المشاكل والصعوبات المتعلقة بمدى توافر البيانات والمستندات وإمكانية الحصول عليها:

يعتبر توفُّر البيانات والمستندات للقيام بعملية المراجعة فرض من فروضها وغيابها يحول دون إتمام هذه العملية.

وهذا ما أعاق عمل جهاز ديوان المحاسبة اللبناني في الفترة الأخيرة حيث كانت الحرب اللبنانية السبب الرئيسي لتلف وضياع وحرق أغلب البيانات المالية وإتلاف أغلب المستندات التي تستخرج منها البيانات المطلوبة.

ومن المتعارف عليه أن نقص هذه البيانات قد يؤدي إلى عدم معرفة المعلومات المالية بشكلٍ صحيح فكيف إذا لم تتوفر نهائيا؟

٢-٥- المشاكل والصعوبات المتعلقة بتقارير الرقابة ومتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بها:

تمثّل تقارير الرقابة الناتج النهائي لعمل الأجهزة العليا للرقابة، لذلك يجب أن توفر الدقة والوضوح والبساطة والموضوعية والإيجاز، وأن تعرض النتائج والإستنتاجات بطريقةٍ مقنعة، وأن تركز التوصيات بصفةٍ أساسية على رفع كفاءة الأداء وزيادة الفاعلية، وأن تبلغ هذه التقارير إلى الجهات المعنية وفي المواعيد المحدَّدة.

وتعاني بعض الأجهزة في مواعيد إنجاز هذه التقارير حيث ترد في أوقاتٍ جداً متأخرة، لن تخدم أبداً الأهداف المحدَّدة لها بسبب مرور الزمن عليها، كما لم تفيد التوصيات الناتجة عنها لذات المنطق وهذا عائق لا يستهان به قد يؤثر على أعمال أجهزة الرقابة والفائدة منها واعتبارها كأنها لم تكن.

٣ – الخاتمة:

إن تغلُّب الأجهزة على حل هذه المشاكل الموجزة والمحدَّدة على سبيل المثال لا الحصر يعتبر أفضل مقياس ووسيلة لتقييم دورها في مجال تحقيق أهداف عملية المراجعة، فإذا استطاع الجهاز مواجهة هذه المشاكل والتغلُّب على تلك الصعوبات يكون حقق أهداف المراجعة وأدّى دوره بشكلٍ ناجح وفعَّال، وإذا لم يستطع يعتبر الجهاز غير مؤدٍ لدوره ولم يحقق أهداف عملية المراجعة وأن أعماله لا فائدة منها.

الخاتمة والتوصيات

لقد ركّز البحث على مفهوم وأهداف المراجعة وأنواعها ودور أجهزة الرقابة العليا المتخصصة في مجال تحقيق تلك الأهداف سواء على المستوى النظري البحت، أو حتى على المستوى التطبيقي الميداني، ولدى تقييم هذا الدور تبيَّن وجود بعض المشاكل والصعوبات تعترض عملية المراجعة وتواجه أجهزة الرقابة والتي يجب العمل على حلها وهي:

- السعي لإصدار تشريعاتٍ وقوانين تضمن استقلالية أجهزة الرقابة إن كان على مستوى التعيين والتوظيف، أو على مستوى الإستقلال في إعداد موازنة الجهاز، أو حتى على مستوى العمل الميداني وإعداد التقارير سواءً للجهاز ككل أو حتى لموظفيه.
- العمل على وضع دليلٍ للمراجعة يحدِّد دور المراجع (المدقق) وإجراءات المراجعة التي يجب القيام بها وأوراق العمل الواجب استخدامها في مجال الفحص والتدقيق تضمن لمستخدمي القوائم المالية جودة المعلومات المالية، لأنه تمَّ فحصها بالإستناد لمعايير متفق عليها ومحدَّدة مسبقاً.
- العمل على إنشاء وحداتٍ علمية وتدريبية تهدف للقيام بالتدريب العلمي والعملي والحث على البحث العلمي باستمرار لرفع جودة أعمال المدققين وإطلاعهم على كل ما هو جديد في مجال الرقابة والمراجعة لتنمية مهارتهم وقدراتهم الوظيفية وهو ما يعرف اليوم بالتعليم المستمر.
- العمل على استخدام المكننة في مجال المراجعة والتدقيق، وكذلك على الأجهزة أن تقوم بتدريب المراجعين على أساليب استخدام الحاسوب وتزويدهم بالأجهزة بشكلٍ يضمن عملية المراجعة باستخدام برامج تناسب الأهداف المراد تحقيقها.
- بالإضافة لذلك يجب أن يتوفَّر في الجهات الخاضعة للرقابة بعض الفروض والأساسيات يجب أخذها بعين الاعتبار وهي مثل تعيين موظفين أكفاء للقيام بأعمالهم ووضع أنظمة ضبط داخلية جيدة يعتمد عليها وإيجاد فصل مناسب للوظائف والاعتماد على رقابة ومراجعة داخلية موثوق بها وإعداد الحسابات وفقاً للأصول المحاسبية المتفق عليها وتقديمها مع مستنداتها الثبوتية في الأوقات المناسبة وبالصورة الصحيحة.
- إيجاد نظم ووسائل تشجع أصحاب الكفاءة والإختصاص البقاء في الأجهزة عن طريق وضع سلَّم للترقيات والحوافز التي تساهم في رفع مكانة ووضع الموظف في الجهاز وتشجع الغير أصحاب الكفاءة والخبرة السعي للعمل فيه.

والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع:

1. مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعلمية دكتور أحمد نور الدار الجامعية 1996.
2. الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة دكتور سمير الصبان دار النهضة العربية 1988.
3. الخبرة في المحاسبة وتحليل الميزانيات دكتور جان عبد الله المنشورات التقنية اللبنانية 1980.
4. دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة دكتور كمال الدين مصطفى الدهراوي والدكتور محمد السيد سرايا– صادر عن مطبعة الدلتا– 2001.
5. دليل المراجعة – معتمد من قبل مكتب عبد العزيز الراشد محاسبون قانونيون الرياض 1985.
6. بحث من إعداد مدقق الحسابات في ديوان المحاسبة اللبناني الأستاذ محمد غادر عن مراجعة الحسابات وتدقيق البيانات المالية والنصوص القانونية التي تحكمها في لبنان بين النظرية والتطبيق 2000.
7. بحث من إعداد مدقق حسابات أول في ديوان المحاسبة الأستاذ طلال عاكوم مدى تطبيق الأجهزة العليا للرقابة المالية لمعايير الرقابة الحكومية الدولية 2001.
8. تدقيق البيانات المالية للأستاذ داود صبح الجزء الأول منشورات صادر الحقوقية 1999.
9. رقابة ديوان المحاسبة القضائية على الموظفين بحث من إعداد القاضي الأستاذ افرام الخوري معهد الدروس القضائية 1995.
10. فعالية رقابة ديوان المحاسبة على الحسابات بحث من إعداد القاضي الأستاذة انعام البستاني معهد الدروس القضائية 1994.
11. مجلة القضاء المالي العدد الأول 1995 – صادرة عن ديوان المحاسبة اللبناني.
12. المرسوم الإشتراعي رقم 82/83 وتعديلاته – قانون تنظيم ديوان المحاسبة اللبناني.
13. مرسوم 3489 تاريخ 28/12/1965 تصديق نظام إرسال حسابات الإدارات العامة وحسابات المؤسسات العامة والبلديات الخاضعة لقانون المحاسبة العمومية.
14. المعايير الرقابية للأنتاوساي- منظمة دولية في مجال الرقابة.
15. مرسوم 13615 صادر 13 آب 1963 إخضاع بعض المؤسسات والجمعيات لرقابة ديوان المحاسبة.
16. مرسوم 14969 صادر 30/12/1969 وتعديلاته قانون المحاسبة العمومية.

قياس التنوع في نظم معلومات المحاسبة الدولية- مراجعة أدبية

د. عصام محمد البحيصي
أستاذ المحاسبة المساعد
قسم المحاسبة – كلية التجارة – الجامعة الإسلامية بغزة

الجزء الأول

١. مقدمة

إن الدراسات المقارنة لنظم المعلومات المحاسبية على مستوى دولي تسمح لنا بالتيقن من وجود تعايش بين نظم معلومات محاسبية وطنية متعددة ذات صفات وأهداف ومتطلبات مختلفة تتلاءم مع متطلبات البيئة التي تعمل فيها. في نفس الوقت فإن الجميع يعترف بفوائد ومزايا إتباع نظام محاسبي موحد ومعايير موحدة يطبقها الجميع في كل مكان . إلا أن هذا الأمر تقف في طريقه عراقيل غير بسيطة تحول دون تطبيقه ولو بشكل جزئي .ولعل وجود هذه العراقيل جعل قبول التعدد والتنوع في النظم المحاسبية أمرا واقعا. وانطلاقا من هذه الحقيقة فقد قام العديد من الباحثين بدراسات حول التنوع في النظم المحاسبية و منهم من قام بتصنيف هذه النظم في مجموعات ومنهم من قام بالتركيز على نقاط الاختلاف بينها, و كما يشير (Rahman et.al, ١٩٩٨, P.٣٢٧) فقد تناولت الدراسات في هذا المجال أبعادا مختلفة و متعددة و تم عرضها من وجهات نظر مختلفة. وفي دراستنا هذه سوف نتعامل مع أهم هذه الدراسات بعد تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية ثم سنقوم بإلقاء الضوء على خصائص كل مجموعة أهم الدراسات فيها. و المجموعات هي:

١- دراسات حول تقسيم النظم المحاسبية إلى مجموعات.
٢- دراسات حول التوحيد المحاسبي.
٣- دراسات حول قياس درجة التوحيد المحاسبي بشكل كمي.

٢. دراسات حول تقسيم النظم المحاسبية إلى مجموعات

لقد كان الهدف من هذه الدراسات هو وضع تصنيف للدول في مجموعات حسب خصائص معينة لنظمها المحاسبية بحيث تشترك الدول في كل مجموعة بخصائص محددة تميزها عن تلك التي تتوفر في باقي المجموعات, و تعكس هذه التصنيفات تعقيدات و تشابكات الصفات و الخصائص إضافة إلى أنها توضح الهيكلية الأساسية و المشتركة لكل مجموعة من هذه المجموعات .وحسب (Nobes, p ١٩٨٣b, ٢٦٠-٣٠) فإن الدوافع الأساسية وراء القيام بعمليات تصنيف النظم المحاسبية هي:

١- هناك حاجة ماسة لمعرفة واختبار طبيعة و أهمية التشابه والاختلاف بين الدول.
٢- التصنيف يساهم في تطور المحاسبة من خلال المساهمة في تحديد الاختلافات بين الدول ومساعدة دولة معينة علي اختيار أفضل النظم المتاحة.
٣- يوفر التصنيف أداة تعليمية قيمة يستخدمها المدرسون في تحديد الدول الأساسية في كل مجموعة من المجموعات و التي في ضوئها تتحدد خصائص كل مجموعة.
٤- يوفر دليل لمن يقومون بالتنظيم المهني المحاسبي ربما يساعدهم في تحديد الأنظمة المحاسبية للدول المشابهة الأمر الذي يساعدهم ليس فقط في التغلب علي المشكلات التي تواجههم, و لكن أيضا في محاولة تفادي هذه المشاكل قبل وقوعها.

و على الرغم من تصور البعض لسهولة عملية تصنيف الدول ووضعها في مجموعات, إلا أن هذا العمل يتطلب مجهودات شاقة من العمل المنهجي والفكري. ولعل ما تنص عليه جمعية المحاسبة الأمريكية في هذا المجال لهو دليل واضح على ذلك, حيث جاء في منشورها (American Accounting Association , ١٩٧٧, pp.٧٧-٧٨) إن أي تصنيف يجب أن يتوفر فيه ما يلي:

ا- خصائص التصنيف يجب أن تتكامل فيما بينها بشكل ثابت بحيث يتم استخدام نفس المعايير والطرق في التمييز بين عناصر النظام المحاسبي في جميع الأحوال. وذلك لأن استخدام معايير وطرق مختلفة يؤدي إلي الوصول إلي خصائص مختلفة.
ب- إن التصنيف الجيد يجب أن يحتوي علي عدد كافي من المجموعات بحيث تكون قادرة علي أن تشمل جميع النظم المحاسبية في العالم.
ج- يجب أن لا يكون هناك أي عنصر مدرج في أكثر من مجموعة.
د- التصنيف يجب أن يكون مرتباً ترتيباً هرمياً.

وكما أشرنا من قبل , فإن الدراسات حول تقسيم النظم المحاسبية إلى مجموعات هي كثيرة ومتعددة و من أجل التبسيط و الابتعاد عن التعقيد

بما يحقق أهداف دراستنا قمنا بتقسيم هذه الدراسات إلى ثلاثة أفرع كما يلي:

١- تصنيفات بديهية.
٢- تصنيفات تقوم علي أساس المنهجية الإحصائية.
٣- تصنيفات حديثة.

٢,١ تصنيفات بديهية:

الدراسات المدرجة تحت هذا البند و التي استمرت تقريباً حتى العام ١٩٧٧ لم تقدم إضافات كثيرة وكانت تعتمد على البديهية في التصنيف كما اعتمدت في كثير من الأحيان على الخصائص البيئية التي يعمل فيها النظام وفي حالات نادرة منها تم استخدام بعض التحليلات الإحصائية وبشكل مبسط جداً لذلك فإنها كثيراً ما كانت محل انتقاد ومن هذه الانتقادات ما أطلقه (Nobes ,١٩٨٧ P.٨-١٣) حيث سمى هذه التصنيفات باسم " تصنيفات ما قبل الإحصاء " . إلا أن أهم ما يميز هذه الدراسات أنها كانت بداية الطريق للدراسات الأخرى في هذا المضمار. و الجدول رقم (١) يبين أهم هذه الدراسات.

جدول رقم (١): أهم الدراسات التصنيفية حتى عام ١٩٧٧

المؤلف	السنة	النطاق	المنهجية	أهم النتائج
Hatfield	١٩١١	عالمي	بديهية بسيطة جداً.	تصنيف النظم المحاسبية إلى مجموعتين: أنجلو ساكسون وقاري أوروبي.
Mueller	١٩٦٧	عالمي	تصنيف قائم على أساس البيئة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والقانونية.	أن اختلاف البيئة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية يتطلب تنوع في النظم المحاسبية.
Seidler	١٩٦٧	عالمي	تصنيف قائم على الماضي الاستعماري للأمم.	تأثير واضح للدول المستعمرة على النظم المحاسبية المطبقة في مستعمراتها السابقة.
Mudler	١٩٦٨	عالمي	تصنيف قائم على أساس البيئة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والقانونية.	وجود ١٠ أصناف مختلفة من البيئة التجارية. يجب عدم فرض نظام دولة على أخرى.
Previts	١٩٧٥		نموذج تأثير البيئة.	إدخال تعديلات على نتائج دراسة Seidler وزيادة أهمية الولايات المتحدة على حساب المملكة المتحدة.
جمعية المحاسبة الأمريكية	١٩٧٧	عالمي	تصنيف مختلط يأخذ في الاعتبار عناصر من البيئة وعناصر التطبيق المحاسبي.	تقسيم العالم إلى ٥ مناطق تاثير.

أول هذه الدراسات هي دراسة Hatfield والتي تم عرضها في العام ١٩١١ أمام جمعية المراجعين الأمريكيين والتي كانت تتعلق بملاحظاته حول الاختلافات النسبية في التطبيقات المحاسبية في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وقد تم نشر الدراسة بعد ذلك في العام ١٩٦٦ ومن العوامل التي استخدمت في هذه الدراسة كأساس للتفريق بين هذه النظم: طبيعة التنظيم المحاسبي (عام أو خاص)، وطرق عرض المعلومات المالية وطرق تقييم الأصول ونظم إعداد وتأهيل المحاسبين. وقد أظهرت الدراسة وجود مجموعتين إحداهما أنجلو سكسونية وأخرى قارية أوروبية. وفي داخل المجموعة الأوروبية كان هناك نظامان مختلفان هما النظام الأمريكي و النظام الإنجليزي.

ويمكن القول بأن هذا العمل كان عمل بدائي بديهي بسيط إلا أنه شكل حجر الأساس بالنسبة لدراسات تصنيف النظم المحاسبية فيما بعد. الدراسة الثانية حول الموضوع أجراهاMueller في العام ١٩٦٧ و التي فيها اقترح وضع تصنيف للدول الأوروبية التي تتبع اقتصاديات السوق, وفي هذا المضمار قام الباحث بدراسة أثر الاختلاف في البيئة السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و القانونية على النظم المحاسبية مستخدماً أربعة

عوامل أساسية هي:

- درجة النمو الاقتصادي.
- درجة تعقيد النشاط التجاري.
- النظام السياسي.
- خصائص الهيكل القانوني.

وقد اقترح الباحث أربعة محاور أساسية للتطوير المحاسبي تشمل المحاسبة في الدول الغربية وهذه المحاور هي:

١- المحاسبة من منظور الاقتصاد الكلي (Macroeconomic): ويكون ذلك في دول تكون المحاسبة فيها كأداة لتخطيط السياسات الاقتصادية الوطنية مثل السويد.
٢- المحاسبة من منظور الاقتصاد الجزئي(Microeconomic): ويكون ذلك في دول تكون فيها المحاسبة أداة فعالة على مستوى القطاع الخاص مثل هولندا.
٣- المحاسبة كنظام مستقل(Independent discipline): ويكون ذلك في تلك الدول التي تتطور فيها المحاسبة بتطور التطبيقات المحاسبية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.
٤- المحاسبة الموحدة أو المتناسقة (Uniform) ويكون ذلك في الدول التي تستخدم فيها الحكومات المحاسبة من أجل التحكم في الاقتصاد عبر معايير وإجراءات وتطبيقات محاسبية موحدة مثل فرنسا وأسبانيا.

وقد عرض Mueller خصائص كل نموذج من النماذج التي قام بتحديدها وفي نهاية دراسته توصل إلى نتيجة مفادها أن البيئات المختلفة بحاجة إلى أنظمة محاسبة مختلفة الأمر الذي يجعل من التوحيد المحاسبي على مستوى العالم أمرا مشكوكا فيه. وقد تعرض تصنيف Mueller إلى كثير من الانتقادات منها انتقادات أن هذا التصنيف مبسط جدا ويمكن بكل سهولة أن يشتمل على أخطاء, إضافة إلى عدم قدرته على الإيفاء بالشروط الواجب توافرها في أي تصنيف إذ أنه من بعض الحالات كان هناك تداخل في المجموعات الأربعة التي تم تحديدها. وعليه فإن هولندا هي الدولة الوحيدة التي تشكل إحدى هذه المجموعات الأربعة. كما أنه لم يوضح لماذا كان النظام المحاسبي الألماني أقرب إلى النظام المحاسبي الأنجلوسكسوني منها إلى النظام المحاسبي الأوروبي, كما أن التصنيف اتسم بالمحدودية حيث انه لم يحتوي على كل دول أوروبا نظرا لاستثنائه لدول أوروبا الشرقية (Nobes and Barker ١٩٩١, P.٤٢-٤٣). من أجل التغلب على بعض هذه الانتقادات قام Mueller في العام (١٩٦٥) بدراسة أخرى مستخدما منهجية مماثلة ولكن في هذه المرة قام بتصنيف بيئة الأعمال واعتبر أن اختلاف بيئة الأعمال يؤدي إلى الحاجة لنظم محاسبية مختلفة وفي تصنيفه الجديد أخذ بعين الاعتبار العوامل الأربعة التي اعتمدها في تصنيفه السابق (درجة تعقيد النشاط التجاري - درجة النمو الاقتصادي - النظام السياسي - الهيكل القانوني) وقد توصل الى وضع التصنيف التالي:

١- الولايات المتحدة وكندا وهولندا.
٢- دول الكومنولث البرتغالي ما عدا كندا.
٣- قارة أوروبا ما عدا ألمانيا الغربية وهولندا والدول الاسكندنافية.
٤- الدول الاسكندنافية.
٥- إسرائيل و المكسيك.
٦- جنوب أفريقيا.
٧- دول نامية من الشرق الأدنى والشرق الأوسط.
٨- أفريقيا ما عدا جنوب أفريقيا.
٩- ألمانيا الغربية واليابان.
١٠- الدول الشيوعية

.وقد كانت أهم توصيات هذه الدراسة:

١- عدم جواز فرض المبادئ المحاسبية للولايات المتحدة للتطبيق في دول أخرى.
٢- التعدد المحاسبي الدولي أمر غير مرغوب فيه.
٣- المحاسبة تعمل في بيئة ديناميكية متغيرة.

على الرغم من أن كان التصنيف الجديد كان أوسع من القديم وأكثر دقة إلا أنه أيضاً كان عرضه لانتقادات كثيرة ومن هذه الانتقادات جمع الدول النامية من الشرقين الأدنى و الأقصى في مجموعة واحدة متعللاً بحاجة هذه الدول إلى نظم محاسبية متشابهة غير موجودة لديها. وكان الانتقاد الثاني بوضع المكسيك وإسرائيل في مجموعة واحدة على الرغم من اختلاف البيئة السياسية و القانونية و الاجتماعية و الجغرافية لكل منها (Nobes and Barker ١٩٩١, P.١٨٨-١٨٩).

وعلى نفس خط Mueller سار Seidler الذي أعد في العام ١٩٦٧ دراسة اعتمدت على الماضي الاستعماري للدول وفيها يعرض الباحث تصنيفاً من

ثلاث مجموعات على رأس إحداها الولايات المتحدة وتقود الأخرى المملكة المتحدة والثالثة تتزعمها فرنسا. وقد أبرز الباحث أثر الدول الاستعمارية والجمعيات المهنية فيها على النظم المحاسبية المطبقة في مستعمراتها السابقة وضرب لنا المثل التالي:

١- المدرسة الفرنسية: و تغطي جزء من جنوب أوروبا ودول أمريكيا الجنوبية التي لديها قانون تجاري مستمد من قانون نابليون.
٢- النموذج البريطاني: والذي يعتبر الأساس للنظم في كل من أستراليا و الهند.
٣- النموذج الأمريكي: والذي يؤثر في المكسيك وجزء كبير من أمريكا الجنوبية وإسرائيل و اليابان.

وقد رأى الباحث أنه من أجل تسهيل عملية تدريس المحاسبة الدولية لابد من تحديد أسس مناسبة للاختلافات المحاسبية الدولية.
من جانبه (Previts١٩٧٥) واصل ما بدأه Seidler على الرغم من التعديلات التي اقترحها على نموذج Seidler والتي فيها قائمة الشروط التي اقترحها لتحديد بيئة العمل وهي:

١- الثبات.
٢- طبيعة ملكية الأعمال.
٣- درجة تطور الإدارة.
٤- حجم ودرجة تعقيد الأعمال.
٥- درجة سرعة التطور التكنولوجي والتجاري.
٦- و جود تشريعات محاسبية محددة.
٧- نوع الاقتصاد ودرجة حرية السوق.
٨- هيكلية النمو الاقتصادي.
٩- وضع التدريس المحاسبي.
١٠- وضع مهنة المحاسبة.
١١- المستوى العام للتعليم.
١٢- مستوى القوائم المالية المفروضة.
١٣- الهيكلة القانونية للأعمال والتمويل.

وقد قللت الدراسة من أهمية تأثير الولايات المتحدة على النظم السائدة في أمريكا الجنوبية وأضافت كل من كندا ونيوزلندا ونيجيريا وتايلاند واليونان وبعض دول أمريكا الجنوبية إلى النموذج البريطاني.

وفي عام ١٩٧٧ قامت لجنة المحاسبة الدولية التي سبق وأن شكلتها جمعية المحاسبة الأمريكية بإصدار وثيقة تقترح فيها نظام للتصنيف يتكون من خمس مجموعات مستخدمة ثماني عناصر كأسس لهذا التصنيف وقد كانت هذه العناصر تعكس التمايز في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمحاسبية (جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢): تصنيف جمعية المحاسبة الأمريكية

م	عناصر التصنيف	المجموعات				
		١	٢	٣	٤	٥
١	النظام السياسي	حكم الأقلية التقليدي	حكم الأقلية الشامل	حكم الأقلية الحديث	ديموقراطية الوصايا	ديموقراطية سياسية
٢	النظام الاقتصادي	تقليدي	سوق حر	سوق منظم (مخطط)	سوق مخطط	
٣	درجة النمو الاقتصادي	مجتمع تقليدي	ما قبل النهوض	مجتمع ناهض	مجتمع يسير نحو النضوج	مجتمع مستهلك

جدول رقم (٢): تصنيف جمعية المحاسبة الأمريكية

م	عناصر التصنيف	المجموعات				
		١	٢	٣	٤	٥
			جزئي		كلي	
٤ ٥	هدف المعلومات المحاسبية مصدر وسلطة المعايير	قرار الاستثمار قانوني (أمر قانوني)	تقييم الأداء تشريعي	القياس الاجتماعي وحدة إدارية حكومية	التخطيط والرقابة القطاعية مشترك (عام وخاص)	أهداف السياسة القومية خاص
		حكومي		خاص		
٦ ٧	التعليم والفهم والصلاحية معايير وأخلاقيات مهنية	غير رسمي قانوني	رسمي وحدة إدارية حكومية	غير رسمي قضائي	رسمي خاص	- -
				شركات		
٨	الجهة الموجه إليها	الحكومة	الجمهور	الجمهور	جهات خاصة	-

المصدر *AAA* (١٩٧٧, *P*.٩٩)

وبالنظر إلى المعايير التي استخدمتها جمعية المحاسبة الأمريكية, كما يظهر في الجدول السابق, يمكن القول بأنها تقسم إلى قسمين أساسيين الأول يشمل: النظام السياسي و النظام الاقتصادي ودرجة النمو الاقتصادي وتعكس هذه العناصر البيئة التي يعمل فيها النظام المحاسبي. والقسم الثاني مختص بالنظام المحاسبي نفسه ويشمل: أهداف المعلومات المحاسبية ومصدر وسلطة المعايير المستخدمة وشكل نظام التعليم والفهم والصلاحية ومدى وجود معايير وأخلاقيات مهنية والجهة الموجه إليها النظام. ويعتبر هذا التنوع الكبير في العناصر عاملاً مهماً في جعل كل مجموعة من المجموعات الخمسة تشمل عدداً كبيراً من الدول الأمر الذي ساعد في التغلب على عدم المرونة في التصنيفات السابقة له. والتي كانت تؤدي أحياناً إلى تصنيف دولة ضمن مجموعة ليست هي الأنسب (Tua Pereda, ١٩٨٣, P.١٠٥٢). وكانت نتيجة هذه الدراسة وضع تصنيف دول العالم إلى خمسة أجزاء تأثير على رأس كل منها تقف الدولة ذات التأثير الأكبر كما يلي:

١- بريطانيا.
٢- فرنسا وأسبانيا والبرتغال.
٣- ألمانيا وهولندا.
٤- الولايات المتحدة.
٥- الدول الشيوعية.

وبالنظر إلى هذه المجموعات نجد أن التصنيف يتفق إلى حد ما مع تصنيف Mueller مع الاعتراف بالواقع الخاص لدول الكتلة الشيوعية. كما وفي هذا التصنيف وضعاً أكثر شمولاً لمناطق التأثير.

كمال فتحي عبد اللطيف
زميل المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
محاسب قانوني (جدول الشركات المساهمة)
عضو جمعية الضرائب المصرية

الفرق بين المخصص والاحتياطي

أولا:المخصص

- هو كل مبلغ يستقطع من الإيرادات من اجل مقابلة إهلاك أو تجديد للأصول الثابتة أو مواجهة نقص في قيمة أي اصل من أصول الوحدة المحاسبية أو بهدف مقابلة أي التزام أو خسائر يمكن علمها أو التعرف بها ولكن لا يمكن تحديد قيمتها بصورة دقيقة.
- عبء تحميلي على الإيرادات الخاصة بالمنشأة يجب خصمها سواء كانت النتيجة ربحا أو خسارة.
- تتعدد أنواع المخصص فهناك نوعين:

الأول: مخصصات متعلقة بالأصول أو الممتلكات مثل مخصصات مرتبطة بالأصول مثل مخصصات الإهلاك التي تعتبر تكلفة لاستخدام أو استعمال الأصول الثابتة أو الخدمات طويلة الأجل ومخصصات تكون لمواجهة نقص مؤكد الوقوع في قيم الأصول ولكن لا يمكن تحديد قيمتها بيقين مثل مخصص الديون المعدومة ويتم تكوين بعض المخصصات لمواجهة نقص محتمل الوقوع مستقبلا فقيم بعض الأصول مثل احتمال عدم تحصيل بعض أو كل الديون المستحقة على بعض العملاء في الميعاد المحدد لسبب أو لآخر تقوم المنشأة باستقطاع جزءا من إيراداتها لمواجهة هذا النقص المحتمل في حساب يسمي مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك مخصص هبوط أسعار المخزون السلعي

الثاني: مخصصات متعلقة بالخصوم مثل المخصصات التي تستقطع من الإيرادات لمواجهة التزامات مؤكدة سوف تلتزم بها الوحدة المحاسبية مستقبلا ولكن لا يمكن تحديد قيمتها بدقة مثل مخصص الضرائب ومكافأة ترك الخدمة للعاملين ومخصصات لمواجهة التزامات محتملة الحدوث ولكن لا يمكن تحديدها بدقة مثل مخصص تعويضات قضائية.

ثانيا: الاحتياطيات

- هو احتجاز جزء من صافي الأرباح لمقابلة غرض معين مثل الاحتياط للطوارئ أو التوسع أو تدعيم المركز المالي للمشروع
- يتوقف استقطاع الاحتياطي على تحقيق المنشأة أرباح صافية.
- تتعدد أنواع الاحتياطيات فهناك نوعين:

الأول: قانوني أو إلزامي والتي نص عليها القانون مثل الاحتياطي القانوني الذي هدفه تقوية المركز المالي للشركة واحتياطي شراء السندات الحكومية والذي يهدف إلى مواجهة تمويل الخطة الاقتصادية والمالية علي المستوي القومي واحتياطي ارتفاع الأصول الثابتة واحتياطي دعم المركز المالي.

الثاني: الاحتياطيات الاختيارية والذي يتم تكوينه بناء علي رغبة المديرين أو الهيئة الإدارية بالمنشأة بالقطاع الخاص والهدف منها هو مواجهة التزامات محددة السداد.

- هناك نوع من الاحتياطيات المستترة والتي تنشأ نتيجة خطأ في تطبيق الأصول المحاسبية سواء في تقويم الأصول أو الخصوم مثل إظهار الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية أو إظهار الخصوم بأكثر من قيمتها الحقيقية مثل المغالاة في حساب إهلاك الأصول الثابتة الملموسة والخلط بين المصروفات الرأسمالية والإيرادية والمغالاة في تكوين المخصصات وتقويم الأصول المتداولة بأقل من قيمتها الحقيقية ومعالجة المطلوبات المحتملة علي أنها نهائية وإظهارها بالميزانية بدلا من إظهارها في شكل ملحوظة علي الميزانية وانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للأصول وبذلك تصبح قيمتها الظاهرة بالميزانية أقل من قيمتها الحقيقية

الفرق بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية

أولا:الإيرادات العادية

تتمثل في الإيرادات الناتجة من مزاولة المشروع لنشاطه الإنتاجي العادي وبيعة للسلع والخدمات التي ينتجها وتتصف هذه الإيرادات بأنها

- دورية ومتكررة وتتعلق بالفترة المالية التي يعد لها القوائم المالية.
- توجد علاقة سببية بين هذه الإيرادات وبين الجهد المبذول في الحصول عليها أي أنها عائد مقابل النفقات.
- أحد عناصر تحديد صافي أرباح المشروع.

ثانيا:الإيرادات الغير عادية

- هي الإيرادات التي يحصل عليها المشروع من غير مزاولة نشاطه الإنتاجي العادي.
- تمثل زيادة في أصول المشروع دون أن يقابلها مجهود (نفقة).
- عارضة وغير متكررة وقد لا تتعلق بالفترة المالية التي تعد عنها الفترة المالية وتظهر بصورة مستقلة بالقوائم المالية.

الفرق بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية

أولا:النفقات الإيرادية

- النفقات التي تدفع مقابل خدمات تستفيد خلال الفترة المالية.
- توجد علاقة مباشرة بين النفقة والإيراد - نتوقع من هذه النفقة الحصول منها علي إيراد.
- تتصف بالدورية وتوقع حدوثها مثل المواد الأولية -الأجور -الإيجار - الكهرباء.
- إذا كان الهدف من النفقات التي تنفق على الأصل هو المحافظة على القوة الإنتاجية لها فإن هذه النفقات تعتبر نفقات إيرادية.

ثانيا:النفقات الرأسمالية

- النفقات التي يقابلها خدمات يستفيد منها المشروع لفترات طويلة الأجل وكذلك التي من شأنها زيادة القوة الإنتاجية للأصل مثل نفقات الإضافة و التحسين والتعديل.
- تتصف بكبر حجمها وعدم تكرارها إلا على فترات بعيدة وعادة ما تكون في شكل أصول ثابتة.
- يعتبر في حكم المصروفات الرأسمالية كل ما يصرف على هذه الأصول حتي تصبح صالحة للاستخدام مثل مصروفات النقل و التأمين والتركيب.
- تحمل كل فترة مالية بما يخصها من خدمات هذه الأصول وهو ما يطلق عليه الإهلاك بإحدى الطرق المناسبة.

الفرق بين الاستهلاك العادي والاستهلاك المالي

أولا:الاستهلاك العادي

- هو ذلك الجزء من تكلفة الأصل الثابت بالنسبة لمالكه الذي لا يمكن استرداده عندما يفني الأصل ويستغني عن خدماته والمخصص الذي يعد لمقابله هذه النفقة الرأسمالية يعتبر جزء مكملا لتكاليف المنشأة خلال الحياة الإنتاجية للأصل ولا يتوقف تكوينه علي قيمة الربح المحقق.
- توزيع قيمة الأصل القابلة للاستهلاك على مدار العمر الإنتاجي الافتراضي للأصل ويتم تحميل الاستهلاك على حسابات الفترة المحاسبية بشكل مباشر او غير مباشر

ثانيا:الاستهلاك المالي

- هو استهلاك أي رد وسداد قيمة الأسهم والسندات في شركات الأموال ويعبر عن تخفيف من الأعباء والإلتزامات الملقاة على الشركة عن طريق ردها للمساهمين فيها قيمة أسهمهم أو سداد السندات التي تمثل دينا عليها لحملة السندات ويظهر ذلك جليا في الشركات التي تفني أصولها بمرور الزمن وتوالي الاستغلال مثل شركات المناجم والمحاجر وشركات البترول والشركات التي لها حق الامتياز.

الفرق بين الأسهم والسندات وأنواعهما

أولا:الأسهم

- السهم هو صك يمثل حصة في رأس مال الشركة المساهمة.
- القيمة الاسمية للسهم هي قيمة السهم المبينة على الصك.
- قيمة الإصدار للسهم هي القيمة التي يصدر بها السهم.
- القيمة الدفترية للسهم هي نصيب السهم من القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة.
- القيمة الحقيقية للسهم هي نصيب السهم من صافي أصول الشركة بعد إعادة تقدير الأصول حسب الأسعار الجارية.
- القيمة السوقية للسهم هي القيمة التي يباع بها السهم في البورصة.
- تنقسم الأسهم إلى اسهم اسمية وهي التي يسجل باسم صاحبها على وجه صك السهم والسهم لحامله حيث يعتبر حامل السهم هو المالك في نظر الشركة واسهم نقدية والتي تمثل حصصا نقدية في راس مال الشركة والأسهم العينية هي الأسهم التي تصدرها الشركة مقابل حصص عينية مثل العقارات والمباني والبضاعة وهناك اسهم عادية وهي التي لأصحابها الحق في استلام الأرباح التي تقرر الجمعية العمومية توزيعها وكذلك الحق في حضور الجمعيات العمومية والتصويت بنسبة ما يملكه من اسهم والحق في اقتسام

موجودات الشركة عند التصفية وهناك أسهم ممتازة وهي التي يتمتع أصحابها بامتيازات مختلفة عن الأسهم العادية وذلك من ناحية الأرباح والأصول والإدارة وهناك أسهم التمتع التي تعطي للمساهم الذي استهلكت أسهمه وذلك في الشركات التي ينص نظامها علي استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركة بسبب تعلق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية

- هناك نوع من الأسهم وهي أسهم الخزينة وهي أسهم الشركة التي تقوم الشركة بشرائها من البورصة وذلك بهدف تخفيض رأس مال الشركة ويراعي أن الشركة لا تلزم بإلغاء الأسهم المشتراة بل يجوز لها أن تحتفظ بها وتضعها في التداول فيما بعد والشركة لا تكتسب صفة المساهم بما اشترته من أسهم ولا تحصل على نصيب من الأرباح ولا تصوت في الجمعية العمومية.

ثانيا:السندات

- هو صك قابل للتداول يمثل حصة في قرض طويل الأجل عن طريق الاكتتاب العام.
- يمثل حصة من دين على الشركة وليس جزءا من رأس المال.
- لحامل السند الحق في الحصول على فائدة دورية ثابتة سواء حققت الشركة أرباح أو خسائر.
- يحصل حامل السند على قيمة سنده في تاريخ محدد يتفق عليه عند الإصدار.
- تنقطع صله حامل السند بالشركة بمجرد استيفائه لقيمة سنده وله ضمانا خاصا على بعض موجودات الشركة.
- تنقسم السندات إلى سندات اسمية وهو الذي يسجل اسم صاحبه على السند نفسه والسند لحامله هو الذي لا يحمل اسم حامله ويتم نقل ملكيته بطريق التسليم من يد لأخرى وهناك سندات مضمونة برهن خاص على بعض موجودات المنشأة وهناك سندات عادية ليس لها غير الضمان العادي الذي يتمتع به الدائنون وهناك سندات مضمونة بواسطة هيئة خارجية وهناك نوع من السندات ذات فائدة دورية ثابتة تدفع لحمله السندات بغض النظر عن نتيجة أعمال الشركة وهناك سندات ذات فائدة متغيرة حيث ينقسم الدخل الذي تدره إلى جزأين الأول ثابت ويمثل فائدة دورية بمعدل ثابت والثاني متغير يتوقف على الأرباح المحققة.

وسوف نستكمل مستقبلا الفروق الشهيرة والتي يقع فيها الكثير من المحاسبين.

السياسات المحاسبية والإفصاحات المطلوب إضافتها إلى قائمة السياسات المحاسبية الهامة الإفصاحات حول القوائم المالية

إعداد : دائرة الرقابة والتطوير المهني
شركة طلال أبو غزالة وشركاه
الجزء الثاني

يتطلب معيار المحاسبة الدولي (٣٩) وضع سياسات محاسبية وإفصاحات للاستثمار كالآتي:

(أ) سياسة محاسبة الشراء للموجودات المالية (الفقرة ١٦٧)
(ب) الطرق والافتراضات المهمة المستخدمة (في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات التي يتم ترحيلها بالقيمة العادلة لكل فئة من فئات هذه الإستثمارات على حدة (الفقرة ١٦٧)).
(ج) الإفصاح عما اذا كانت المكاسب او الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للاستثمار يتم قيدها مباشرة في حساب الدخل أو مباشرة في بيان حقوق الملكية (الفقرة ١٦٧)
(د) الإفصاح عن سعر الفائدة أو الخصم المستخدم في تحديد القيمة الإستردادية (الفقرة ١٦٧).
(ه) تعديل سياسة العرف المحاسبي لتشمل القيمة العادلة.

وبناءاً على ما جاء أعلاه فإنه ليس من الضروري الإفصاح ضمن السياسات المحاسبية عن أن الشركة:

(أ) قد طبقت معيار المحاسبة الدولي ٣٩ وشرح متطلبات المعيار وأثر ذلك على البيانات المالية حيث يتم هذا الشرح في الإفصاحات حول البيانات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية ٨.
(ب) أن السياسات المحاسبية قد تغيرت من التكلفة التاريخية أو التكلفة أو السوق أيهما أقل الى القيمة العادلة حيث يتم ذلك في الإفصاحات حول البيانات المالية.

نماذج السياسات المحاسبية

- نموذج السياسات المحاسبة الخاصة بالعرف المحاسبي.
- التفريق ما بين محاسبة تاريخ التسوية ومحاسبة تاريخ المتاجرة.
- نموذج السياسة المحاسبية المتعلقة بشراء الموجودات المالية: محاسبة تاريخ التسوية.
- نموذج السياسة المحاسبية المتعلقة بشراء الموجودات المالية: محاسبة تاريخ المتاجرة.
- كيفية اختيار سياسة محاسبة الشراء للموجودات المالية.
- السياسة المحاسبية للاستثمارات المتاحة للبيع: في حالة قيد الفروقات في بيان الدخل.
- السياسات المحاسبية للإستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع: في حالة قيد الفروقات مباشرة في حقوق الملكية.
- السياسة المحاسبية الخاصة بأوراق مالية للمتاجرة.
- السياسة المحاسبية الخاصة بالإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق.
- السياسة المحاسبية الخاصة بالاستثمارات في أوراق مالية غير متداولة ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه.
- السياسة المحاسبية حول الإستثمار في مشاركات.

العرف المحاسبي
Accounting Convention
-١-

شرح السياسة المحاسبية	ظروف استخدامها
العرف المحاسبي: تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الإستثمارات في أوراق مالية للمتاجرة ومتاحة للبيع والممتلكات المستثمرة والقروض التي تم قياسها وإثباتها بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة على التوالي حسب ما ورد في الإيضاحات ذات العلاقة.	في حالة قياس وإثبات معظم بنود البيانات المالية بالتكلفة.

العرف المحاسبي
Accounting Convention
-٢-

شرح السياسة المحاسبية	ظروف استخدامها
العرف المحاسبي: تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً لمبدأ القيمة العادلة باستثناء الإستثمارات غير المسعرة والموجودات الثابتة التي تم قياسها وإثباتها بالتكلفة حسب ما ورد في الإيضاحات ذات العلاقة .	في حالة قياس وإثبات معظم بنود البيانات المالية بالقيمة العادلة وعدد قليل من البنود بالتكلفة.

العرف المحاسبي
Accounting Convention
-٣-

شرح السياسات المحاسبية	ظروف استخدامها
العرف المحاسبي: تم قياس وإثبات عناصر الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية وفقاً للتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة وذلك على النحو التالي: الموجودات المتداولة (باستثناء الإستثمارات والذمم المدينة): على أساس التكلفة التاريخية الموجودات المتداولة (باستثناء الإستثمارات والذمم المدينة): على أساس التكلفة التاريخية. الإستثمارات المسعرة: على أساس القيمة العادلة الإستثمارات غير المسعرة: على أساس التكلفة التاريخية الممتلكات المشغولة من المالك: على أساس التكلفة التاريخية الممتلكات المستثمرة: على أساس القيمة العادلة الموجودات الثابتة: على أساس التكلفة التاريخية المطلوبات المتداولة: على أساس التكلفة التسديدية (باستثناء القروض) القروض الدائنة: على أساس التكلفة المطفأة الذمم المدينة على أساس المبالغ المفوترة	عندما لا يسود أساس معين في إعداد البيانات المالية

التفريق ما بين محاسبة تاريخ التسوية ومحاسبة تاريخ المتاجرة

العوامل	محاسبة تاريخ التسوية	محاسبة تاريخ المتاجرة	أوجه الخلاف والتشابه
الإعتراف بشراء الموجودات المالية.	بتاريخ استلام الأصل المالي.	بتاريخ الدخول في العقد.	تختلف الطريقتين عن بعضهما البعض في هذه الأقسام .
الأساس الذي تنطلق منه الطريقة في معالجة سعر التعاقد الثابت ما بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية.	نظام الإستحقاق التقليدي والتي يعتمد على القواعد العامة للاعتراف بالموجودات والإلتزامات (يتم الإعتراف بشكل أساسي عند انتقال الملكية).	يعامل التعاقد الثابت كأنه مشتقة أي أنه عقد مؤجل وبالتالي يتبع المشروع محاسبة الاعتراف بالمشتقات (يتم الإعتراف عند الدخول في التعاقد).	
معاملة التغيرات في القيمة العادلة للأصل المالي ما بين تاريخ الدخول في العقد وتاريخ التسوية.	يتم قيد الفروقات كأرباح أو خسائر في قائمة الدخل ما عدا الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق.	يتم قيد الفروقات كأرباح أو خسائر في قائمة الدخل ما عدا الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق.	تتشابه الطريقتين مع بعضهما البعض في هذه الأقسام.
أساس قياس الموجودات المالية.	القيمة العادلة ما عدا الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق فتقاس بالقيمة المطفأة.	القيمة العادلة ما عدا الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق فتقاس بالقيمة المطفأة.	

نموذج السياسة المحاسبية المتعلقة بشراء الموجودات المالية: محاسبة تاريخ التسوية

شرح السياسات المحاسبية	ظروف استخدامها
شراء الموجودات المالية: تتبع الشركة طريقة محاسبة تاريخ التسوية في شراء الموجودات المالية بالطريقة العادية في الشراء وذلك لمختلف فئات الموجودات المالي. تتطلب محاسبة تاريخ التسوية الإعتراف بالموجودات المالية في اليوم الذي يتم فيه توصيلها للشركة أو توصل هذه الموجودات المالية للعملاء. يقصد بالطريقة العادية في الشراء استلام الموجودات المالية أو تسليمها لعملاءها خلال الإطار الزمني الذي وضع بشكل عام بموجب الأنظمة أو العرف السائد في السوق.	في حالة استخدام الشركة لطريقة تاريخ التسوية في المحاسبة عن شراء الموجودات المالية.

نموذج السياسة المحاسبية المتعلقة بشراء الموجودات المالية: محاسبة تاريخ المتاجرة

شراء الموجودات المالية: تتبع الشركة طريقة محاسبة تاريخ المتاجرة في شراء الموجودات المالية بالطريقة العادية في الشراء وذلك لمختلف فئات الموجودات المالية. تتطلب طريقة محاسبة تاريخ المتاجرة الإعتراف بالأصل الذي سيتم استلامه والالتزام بالدفع عنه في تاريخ المتاجرة وهو تاريخ الدخول في العقد. ويقصد بالطريقة العادية في الشراء استلام الموجودات المالية أو تسليمها خلال الإطار الزمني الذي وضع بشكل عام بموجب الأنظمة أو العرف.	في حالة استخدام الشركة لطريقة محاسبة تاريخ المتاجرة عن شراء الموجودات المالية.

كيفية اختيار سياسة محاسبة الشراء للموجودات المالية

١) يتوجب دائماً تطبيق طريقة محاسبة تاريخ التسوية والإفصاح عنها في البيانات المالية للعملاء حيث أنها هي الطريقة الحالية السائدة في مناطق تواجد المؤسسة وتعتمد هذه الطريقة على الإعتراف بالموجودات المالية عند تسليمها للعملاء أو عند تاريخ تسويتها أو تسديدها حسب الحالة.

٢) إن إدراج محاسبة تاريخ المتاجرة ضمن السياسات المحاسبية الهامة يتوجب ان يكون على درجة عالية من التأكد حيث يتوجب أن يتم التأكد أن العميل يعامل العقود التي دخل بها معاملته للمشتقات. أي يقيد الموجودات المالية بتاريخ الدخول في التعاقد. وهذه الطريقة ليست سائدة في مناطق تواجد المؤسسة باستثناء أن البنوك وبعض الشركات الكبيرة التي في العادة يفرض عليها طبيعة نشاطها تطبيق هذه الطريقة والتعامل مع الأنواع المتعددة للمشتقات. حيث يعامل العقد بتاريخ الدخول كعقد آجل Forward Contract .

مهم جداً:

عند إدراج سياسة محاسبة تاريخ المتاجرة ضمن سياسات العميل المحاسبية يتوجب مراجعة ذلك من قبل المدير التنفيذي والتأكد من أن العميل يستخدم هذه الطريقة وبشكل متماثل على جميع العمليات المادية التي ينتج عنها شراء موجودات مالية.

كذلك يتوجب أن يتأكد المدير التنفيذي أنه لا توجد إيضاحات أخرى مدرجة في البيانات المالية تتناقض مع هذه السياسة وخاصة الإيضاحات حول المخاطر المالية والأدوات المالية.

السياسة المحاسبية للإستثمارات المتاحة للبيع:
في حالة إتباع المشروع لسياسة قيد الفروقات في بيان الدخل

استثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع:

تصنف الشركة الإستثمارات في أوراق مالية متداولة مدرجة في السوق المالي المنظم وكذلك الإستثمارات في أوراق مالية متداولة غير مدرجة في السوق المالي المنظم والتي يمكن تحديد قيمتها العادلة على نحو يعتمد عليه ضمن فئة الإستثمارات المتاحة للبيع. يتم قياس الإستثمارات المالية المتاحة للبيع بالتكلفة والتي تشتمل على تكاليف العملية اللازمة للحصول على هذه الإستثمارات. وتقاس هذه الإستثمارات لاحقاً بالقيمة العادلة بدون خصم تكاليف العمليات التي قد تتحملها الشركة عند البيع أو إجراء أي تصرف آخر.

تدرج المكاسب أو الخسائر غير المتحققة من ارتفاع أو انخفاض القيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل في الفترة المالية التي تنشأ فيها هذه الفروقات.

السياسة المحاسبية للإستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع:
في حالة اتباع المشروع لسياسة قيد الفروقات مباشرة في حقوق الملكية

استثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع:

تصنف الشركة الإستثمارات في أوراق مالية متداولة مدرجة في السوق المالي المنظم وكذلك الإستثمارات في أوراق مالية متداولة غير مدرجة في السوق المالي المنظم والتي يمكن تحديد قيمتها العادلة على نحو يعتمد عليه ضمن فئة الإستثمارات المتاحة للبيع.

يتم قياس الإستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع مبدئياً بالتكلفة والتي تشتمل على تكاليف العملية اللازمة للحصول على هذه الإستثمارات. وتقاس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة بدون خصم تكاليف العمليات التي قد تتحملها الشركة عند البيع أو إجراء أي تصرف آخر.

تدرج المكاسب أو الخسائر غير المتحققة في بند مستقل مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية .

يستمر وجود حساب الفروقات المتراكمة من التغير في القيمة العادلة في حقوق الملكية الى أن يتم بيع الإستثمارات في الأوراق المالية أو إجراء تصرف أخر أو انخفاض قيمتها وعندها يتم إدخال المكسب أو الخسارة المتراكمة في صافي ربح أو خسارة الفترة.

السياسة المحاسبية الخاصة بأوراق مالية للمتاجرة

استثمارات في أوراق مالية للمتاجرة:

تصنف الشركة الإستثمارات في محافظ أوراق مالية وكذلك الإستثمارات في أوراق مالية مدرجة في السوق المالي المنظم والتي تم امتلاكها بشكل رئيسي لغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر كإستثمارات في أوراق مالية للمتاجرة. يتم قياس الإستثمارات في أوراق مالية للمتاجرة بمقدار قيمتها العادلة بدون اجراء خصم لتكاليف العمليات التي قد تتحملها الشركة عند بيع هذه الإستثمارات أو إجراء أي تصرف آخر.

تدرج المكاسب أو الخسائر غير المتحققة الناتجة عن تقلب القيمة العادلة لهذه الإستثمارات في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي تنشأ فيها.

السياسة المحاسبية الخاصة بالاستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق

استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق:

تصنف الشركة الإستثمار في سندات والاستثمارات في مشاركات التي لها استحقاق ثابت والتي للشركة نية إيجابية وقدره على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ضمن فئة الإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق.

يتم قياس الإستثمارات في سندات ومشاركات محتفظ بها حتى الإستحقاق بمقدار التكلفة المطفأة باستخدام أسلوب سعر الفائدة الساري المفعول ويتم الإعتراف بمبلغ الإطفاء في صافي الربح أو الخسارة في السنة المالية التي يتم فيها الإطفاء.

السياسة المحاسبية الخاصة بالاستثمارات في أوراق مالية غير متداولة التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه

استثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع (غير متداولة):

تعترف الشركة بالاستثمارات في أوراق مالية غير متداولة بمقدار التكلفة وتصنف ضمن فئة الإستثمارات المتاحة للبيع. بتاريخ الميزانية العمومية يتم تقييم ما إذا كانت هناك أية أدلة موضوعية حول انخفاض قيمتها وحيثما تم التعرف على هذه الأدلة يتم تقدير القيمة الإستردادية لهذه الإستثمارات باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقع استلامها مستقبلاً من هذه الإستثمارات.

يتم الإعتراف بأي خسارة ناجمة عن انخفاض القيمة الإستردادية لهذه الإستثمارات عن تكلفتها في صافي الربح أو الخسارة في السنة المالية التي يتم التعرف فيها على هذا الإنخفاض.

السياسة المحاسبية حول الإستثمار في مشاركات

استثمار في مشاركات :

تصنف الشركة استثماراتها في المشاركات وهي الإستثمارات بحصص مشاركة تقل عن ٢٠٪ من رأس مال هذه المشاركات كإستثمارات متاحة للبيع. تعرف المشاركة في أنها أية شركة باستثناء الشركات المساهمة العامة والخاصة. يتم قياس الإستثمار في مشاركات مبدئياً بالتكلفة والتي تشتمل على تكاليف العملية اللازمة للحصول على هذه الإستثمارات.

يتم قياس الإستثمار في مشاركات لاحقاً للاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة ويتم تحديدها من خلال إجراء تقديرات للتدفقات النقدية لخمسة سنوات قادمة وخصمها لقيمتها الحالية باستخدام سعر خصم مناسب.

تدرج الأرباح أو الخسائر من إعادة قياس الإستثمارات في مشاركات إلى قيمتها العادلة مباشرة في حقوق الملكية ويستمر الاحتفاظ بها كذلك إلى أن يتم بيع هذه الإستثمارات أو إجراء تصرف آخر.

تحول فروقات القيمة العادلة المتراكمة في حقوق الملكية إلى صافي الربح أو الخسارة للفترة عندما تظهر أدلة موضوعية على وجود انخفاض في قيمة هذه الإستثمارات يزيد عن رصيد فروقات القيمة العادلة المتراكمة في حقوق الملكية.

الإيضاحات حول الإستثمارات في أسهم شركات متداولة

باستخدام الأمثلة السابقة

في حالة اختيار الشركة قيد فروقات القيمة العادلة مباشرة في حقوق الملكية للاستثمارات المتاحة للبيع وباستخدام أسلوب المخصص فإن الإيضاح يكون كالآتي:

الإستثمارات:
تم إعادة تصنيف الإستثمارات في اسهم شركات متداولة في ١ يناير ٢٠٠١ الى استثمارات للمتاجرة واستثمارات متاحة للبيع وفقاً للسياسات المحاسبية المدرجة في الإيضاح رقم (٢) أعلاه وذلك في إطار تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الإعتراف والقياس. جرى إعادة قياس هذه الإستثمارات والتي كانت مقاسة سابقاً بالتكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل الى قيمتها العادلة في ١ يناير ٢٠٠١ وأدرجت الفروقات الناجمة عن ذلك كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتفظ بها.

أتبعت الشركة أسلوب قيد الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن بند مستقل وذلك فيما يخص الإستثمارات المصنفة ضمن فئة الإستثمارات المتاحة للبيع. يجرى قيد الأرباح والخسائر الناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كإستثمارات للمتاجرة في بيان الدخل في السنة المالية التي تظهر فيها.

أظهرت الإستثمارات في أسهم شركات متداولة التي ليس لها سوق نشط وكذلك التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة على نحو يعتمد عليه بالتكلفة. يجري تقييم هذا الإستثمارات سنوياً في تاريخ الميزانية العمومية لتقدير قيمتها الإستردادية. تجز الشركة مخصصات لهذه الإستثمارات في حالة زيادة القيمة المسجلة لها عن قيمتها الإستردادية التقديرية.

إن تفاصيل مختلف الإستثمارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ كما يلي:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ حسب التكلفة أو السوق أيهما أقل	فرق إعادة القياس إلى القيمة العادلة في ٢٠٠١/١/١	كما في ١ يناير ٢٠٠١ حسب القيمة العادلة	فروقات القيمة العادلة المقيدة في بيان الدخل للسنة	فروقات القيمة العادلة المقيدة مباشرة في حقوق الملكية	رصيد الإستثمارات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
استثمارات في أسهم شركات للمتاجرة- محافظ أوراق مالية متداولة (مسعرة)	٣,٥٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)	-	٥,٥٠٠,٠٠٠
استثمار في أسهم شركات متداولة متاحة للبيع (مسعرة)	٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٩,٥٠٠,٠٠٠	-	٥٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ حسب التكلفة أو السوق أيهما أقل	فرق إعادة القياس إلى القيمة العادلة في ٢٠٠١/١/١	كما في ١ يناير ٢٠٠١ حسب القيمة العادلة	فروقات القيمة العادلة المقيدة في بيان الدخل للسنة	فروقات القيمة العادلة المقيدة مباشرة في حقوق الملكية	رصيد الإستثمارات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
* استثمار في أسهم شركات متداولة متاحة للبيع (غير مسعرة) مثبتة بالتكلفة	١,٠٠٠,٠٠٠	-	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٠,٥٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)	(٥٠٠,٠٠٠)	(١٦,٥٠٠,٠٠٠)
* مخصص هبوط قيمة الإستثمار في أسهم شركات متداولة متاحة للبيع مثبتة بالتكلفة	-	-	-	(٤٥٠,٠٠٠)	-	(٤٥٠,٠٠٠)
المجموع- بيان أ و ب	١٠,٥٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠	(١,٤٥٠,٠٠٠)	٥٠٠,٠٠٠	١٦,٠٥٠,٠٠٠

• كأسلوب بديل يمكن عرض الإنخفاض في قيمة الإستثمارات المثبتة بالتكلفة مباشرة بطرحه من التكلفة بحيث تظهر قيمة الإستثمارات (التكلفة الجديدة) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ ريال سعودي.

الإيضاح
في حالة اختيار الشركة لسياسة قيد فروقات القيمة العادلة في بيان الدخل للسنة فيما يتعلق بالإستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات:

تم إعادة قياس وتصنيف الإستثمارات في أسهم شركات متداولة في ١ يناير ٢٠٠١ إلى استثمارات للمتاجرة واستثمارات متاحة للبيع وفقاً للسياسات المحاسبية المدرجة في الإيضاح رقم ٢ أعلاه وذلك في إطار تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الإعتراف والقياس.

جرى إعادة قياس هذه الإستثمارات بالقيمة العادلة والتي كانت مقاسة سابقاً بالتكلفة أو السوق أيهما أقل في ١ يناير ٢٠٠١. أدرجت الأرباح أو الخسائر الناجمة عن إعادة القياس إلى القيمة العادلة كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتفظ بها.

اتبعت الشركة أسلوب قيد الفروقات في القيمة العادلة للإستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً للقياس المبدئي في صافي الربح أو الخسارة للسنة التي تحدث فيها هذه الفروقات. هذا ويتم قيد الفروقات الناجمة عن إعادة قياس الإستثمارات للمتاجرة في صافي الربح أو الخسارة للسنة.

أظهرت الإستثمارات في أسهم شركات متداولة التي ليس لها سوق مالي نشط وكذلك لا يمكن قياس قيمتها العادلة على نحو يعتمد عليه بالتكلفة.

يجري تقييم هذه الإستثمارات في تاريخ الميزانية العمومية وذلك لتحديد قيمتها الإستردادية. تحجز الشركة مخصصات لهذه الإستثمارات في حالة زيادة القيمة المسجلة لها عن القيمة الإستردادية التقديرية.

إن تفاصيل هذه الإستثمارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ كما يلي:

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ حسب التكلفة أو السوق أيهما أقل	إعادة القياس إلى القيمة العادلة في ٢٠٠١/١/١	كما في ١ يناير ٢٠٠١ حسب القيمة العادلة	فروقات القيمة العادلة المقيدة في بيان الدخل للسنة	رصيد الإستثمارات في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١
	درهم	درهم	درهم	درهم	درهم
استثمارات في أسهم شركات للمتاجرة- محافظ أوراق مالية متداولة (مسعرة)	٣,٥٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	(١,٠٠٠,٠٠٠)	٥,٥٠٠,٠٠٠
استثمار في أسهم شركات متداولة متاحة للبيع (مسعرة)	٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	٩,٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
استثمار في أسهم شركات متداولة متاحة للبيع (غير مسعرة) مثبتة بالتكلفة	١,٠٠٠,٠٠٠	-	١,٠٠٠,٠٠٠	-	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٠,٥٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠	(٥٠٠,٠٠٠)	(١٦,٥٠٠,٠٠٠)
مخصص هبوط قيمة الإستثمارات المسجلة بالتكلفة (غير مسعرة)	-	-	-	(٤٥٠,٠٠٠)	(٤٥٠,٠٠٠)
المجموع- بيان أ و ب	١٠,٥٠٠,٠٠٠	٦,٥٠٠,٠٠٠	١٧,٠٠٠,٠٠٠	(٩٥٠,٠٠٠)	١٦,٠٥٠,٠٠٠

مكاتب الاتصال

المملكة الأردنية الهاشمية
عمـــــان
الأستاذ مروان الصايغ
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
ص.ب ٩٢٢١٠٤ عمان ١١١٩٢
هاتف ٥١٠٠٩١٦/٥١٠٠٩١٧ (٦-٩٦٢)
فاكس ٥١٠٠٩٠٢ (٦-٩٦٢)
موقع إنترنت www.ascasociety.org
بريد الكتروني info@ascasociety.org

جمهورية مصر العربية
القاهرة
الأستاذ محمد عبد الحفيظ
٥١ شارع الحجاز -الطابق التاسع-المهندسين-الجيزة
ص.ب ٩٦ إمبابة ١٢٤١١
هاتف ٣٤٦٢٩٥١/٣٤٧٩٩٥٢ (٢٠٢)
فاكس ٣٤٤٥٧٢٩ (٢٠٢)
بريد الكتروني tagco.cairo@tagi.com

جمهورية مصر العربية
الإسكندرية
الأستاذ إبراهيم عبد الرازق
٦ شارع إبراهيم شريف /مصطفى كامل
٢٥ شارع طلعت حرب
هاتف ٥٤٦٢٨٢٩/٥٤٦٩٥٩٦
فاكس ٥٤٥٣٨٦٢
الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

مملكة البحرين
المنامة
الأستاذ منيب حمودة
يونيتاك هاوس - الدور الأول
شارع الحكومة
ص.ب ٩٩٠ المنامه
هاتف ٢٢٤٦٥٤ (٩٧٣)
فاكس ٢١٢٨٩٠ (٩٧٣)
بريد الكتروني tagco.bahrain@tagi.com

دولة الكويت
الكويت
الأستاذ صلاح ابو عصبة
شارع فهد السالم - بناية السوق الكبير
الطابق التاسع - الجناح الشرقي
ص.ب ٤٧٢٩ الصفاه ١٣٠٤٨
هاتف ٢٤٣٣٠٠٤ (٩٦٥) (٧) خطوط
فاكس ٢٤٤٠١١١ (٩٦٥)
بريد الكتروني tagco.kuwait@tagi.com

المملكة العربية السعودية
الرياض
الأستاذ بسام أبو غزالة
بناية الخالدية - الطابق الثاني
المدخل الجنوبي - شارع العليا العام
ص.ب ٩٧٦٧ الرياض ١١٤٢٣
هاتف ٤٦٤٢٩٣٦ (١-٩٦٦)
فاكس ٤٦٥٢٧١٣ (١-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.riyadh@tagi.com

المملكة العربية السعودية
جدة
الأستاذ خالد أبو عصبة
طريق المدينة،مركز الخليج ، الكعكي-الدور الثالث مكتب (٣١١)
ص.ب ٢٠١٣٥ جدة ٢١٤٥٥
هاتف ٦٦٨٥٤٥٨(٢-٩٦٦)
فاكس ٦٦٨٥٤١٥ (٢-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.jeddah@tagi.com

المملكة العربية السعودية
الخبر
الأستاذ إبراهيم الأفغاني
عمارة فلور العربية(برج الجفالي)-الطابق الثالث
طريق الخبر الدمام السريع
ص.ب ٣١٨٧ الخبر ٣١٩٥٢
هاتف ٨٨٢٠٩٤٠/٨٨٢١٢٩١- فاكس ٨٨٢١٠٣٢(٣-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.khobar@tagi.com

سلطنة عُمان
مسقط
الأستاذ عوض جميل عوض
بيت حطاط - شارع النهضة
وادي عدي - مكتب رقم ٢١٧-٢١٩
ص.ب ٢٣٦٦ روي ١١٢
هاتف ٥٦٠١٥٣/٥٦٠٧٤٠ (٩٦٨)
فاكس ٥٦٧٧٩٤ (٩٦٨)
بريد الكتروني tagco.oman@tagi.com

دولة قطر
الدوحة
الأستاذ حازم فرح
بناية مركز عبر الشرق
الدور الثالث - طريق المطار
ص.ب ٢٦٢٠ الدوحة
هاتف ٤٤٤٠٩١١/٤٤٢٤٠٢٣/٤٤٢٤٠٢٤ (٩٧٤)
فاكس ٤٣٥٥١٧٥ (٩٧٤)
بريد الكتروني tagco.qatar@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
أبو ظبي
الأستاذ مروان أبوصهيون
بناية المصرف العربي للإستثمار والتجارة الخارجية
الطابق الثامن - شارع الشيخ حمدان
ص.ب ٤٢٩٥ أبو ظبي
هاتف ٦٧٢٤٤٢٥/٦٧٢٤٤٢٦ (٢-٩٧١)
فاكس ٦٧٢٣٥٢٦ (٢-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.abudhabi@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي
الأستاذ زياد عيده
بناية محمد عبد الرحمن البحر
شارع صلاح الدين الأيوبي
ص.ب ١٩٩١ ديرة - دبي
هاتف ٢٦٦٣٣٦٨/٢٦٦٣٣٦٩ (٤-٩٧١)
فاكس ٢٦٦٥١٣٢ (٤-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.dubai@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
رأس الخيمة
الأستاذ طلعت الزبن
بناية السير رقم ١ - الدور السابع
شارع عُمان - النخيل
ص.ب ٤٠٣ رأس الخيمة
هاتف ٢٢٨١٨٦٢/٢٢٨٨٤٢٧ (٧-٩٧١)
فاكس ٢٢٨٥٩٢٩ (٧-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.rak@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
الشارقة
الأستاذ علي الشلبي
برج الهلال - الطابق ١٢
كورنيش البحيرة
ص.ب ٩٥٢ الشارقة
هاتف ٥٥٦٣٤٨٤ (٦-٩٧١)
فاكس ٥٥٦٢٩٤٧ (٦-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.sharjah@tagi.com

الجمهورية اللبنانية
بيروت
الأستاذ حبيب أنطون
الصنائع- شارع علم الدين
بناية الحلبي - الطابق الاول
ص.ب ٧٣٨١ - ١١
هاتف ٧٤٦٩٤٧ (١-٩٦١)
فاكس ٣٥٣٨٥٨ (١-٩٦١)
بريد الكتروني tagco.beirut@tagi.com

فلسطين
غزة
الأستاذ زهير الناظر
شارع القدس, دوار أنصار, عمارة الأوقاف
الطابق الثاني - الرمال الجنوبي
ص.ب ٥٠٥ غزه
هاتف ٢٨٢٦٩١٧/٢٨٢٤١٦٦ (٨-٩٧٠)
فاكس ٢٨٤٠٣٨٧ (٨-٩٧٠)
بريد الكتروني tagco.gaza@tagi.com

فلسطين
رام الله
الأستاذ جمال ملحم
عمارة البرج الأخضر - الطابق الخامس
شارع النزهة - بجانب مكتبة رام الله
ص.ب ٣٨٠٠ البيرة
هاتف ٢٩٨٨٢٢١ - فاكس ٢٩٨٨٢١٩ (٢-٩٧٠)
بريد الكتروني tagco.ramallah@tagi.com

فلسطين
نابلس
الدكتور سائد الكوني
عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة النجاح الوطنية
ص.ب (٧) و (٧٧)
هاتف ٣٨١١١٤/١٥/١٦/١٧ (٩-٩٧٠)
فاكس ٢٣٨٧٩٨٢ (٩-٩٧٠)
بريد الكتروني president@najah.edu

فلسطين
بيت لحم
ا.م إحسان مصطفى
مدير مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع
جامعة القدس المفتوحة
فاكس٢٩٨٤٤٩٢ -٠٢
هاتف ٢٩٥٢٥٠٨-٠٢
بريد إلكتروني Qouprd@planet.edu

الجمهورية اليمنية
صنعاء
الأستاذ نبيل هزاع محمد
شارع الزبيري - عمارة عبدالله إسحاق
الطابق الرابع
ص.ب ٢٠٥٥ صنعاء
هاتف ٢٤٠٨٨٥/٢٤٠٨٩٩ (١-٩٦٧)
فاكس ٢٦٣٠٥٣ (١-٩٦٧)
بريد الكتروني agip.yemen@tagi.com

الجمهورية التونسية
تونس
الأستاذ حازم أبو غزالة
شقه B.3.2 7 نهج (8002) ، مونبليزير تونس (1002)
ص.ب (44) (1013) المنزه (9)
هاتف 499-848 - 024-841 (1 216)
فاكس 665-849(216 1)
بريد الكتروني agip.tunisia@tagi.com

UNITED KINGDOM
LONDON
Mr. Antoine Mattar
CCC House, West Halkin Street, London SW1X 8JL
Tel: 00 44 20 7245 4455
Mob. :00 44 78 60461541
Fax: 00 44 20 7259 5544
e-mail : amattar@ccc.gr (office)
e-mail : mattar@blueyonder.co.uk (home)

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
طرابلس
الأستاذ عبد السلام كشادة
(4) شارع دمشق / الدور الثاني
ص.ب (4769) طرابلس
هاتف 3330941/3334289 (218-21)
فاكس 4446888 (218-21)
بريد الكتروني akashadah@lttnet.net

الجمهورية السودانية
الخرطوم
الأستاذ محمد الحاج يونس
شارع 47 - بناية رقم 19 الطابق الثاني
مكتب رقم 2 - عمارة الفاروق - الخرطوم (2)
ص.ب 7024 وزارة التجارة
هاتف 468470 - فاكس 472557 (249-11)
بريد الكتروني agip.sudan@tagi.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الجزائر
الأستاذ نبيل أبو عطية
(175) شارع كريم بلقاسم
الجزائر - الجزائر العاصمة
ص.ب (148) الجزائر (16004)
هاتف 748989-745139-749797
فاكس 746161 (213-21)
بريد الكتروني tagco.algeria@tagi.com

الجمهورية العربية السورية
دمشق
الأستاذ محمد عمار العظمة
جسر الثورة - شارع الاتحاد - عمارة البدين
الطابق السابع - مكتب 702/703
ص.ب 31000 دمشق
هاتف 2314403/2316052 (11-963)
فاكس 2314403/2312870 (11-963)
بريد الكتروني tagco.syria@tagi.com

الجمهورية التونسية
تونس
الأستاذ صالح بن صادق بن الحاج صالح الذهيبي
92 نهج 8600 الشرقية 1 - 2035 تونس
هاتف 2161770123 - 2161770745
فاكس 2161771266
بريد إلكتروني Salah.dhibi@planet.tn

المملكة المغربية
الدار البيضاء
الأستاذ خالد بطاش
فضاء باب أنفا رقم 3 زنقة باب المنصور
الطابق الثالث شقة رقم 11 الدار البيضاء 20050
ص.ب 19005 الدار البيضاء العنق
هاتف 2366119/2366121/2366126(2 212)
فاكس 2366133(2 212)
بريد إلكتروني :agip.morocco@tagi.com

فلسطين
طولكرم
الأستاذ محمود مصطفى أبو طعمة
مكتب الهدف للخدمات المالية والإدارية
ص.ب 258 طولكرم
تليفاكس 2682586 جوال 059-338620
بريد إلكتروني hadaf-utmeh2003@yahoo.com

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
بنغازي
الأستاذ محمد علي حسن فكرون
هاتف : 612235950 - 218 - 00
بريد الكتروني :m.fakroun@raslanuf.com

فلسطين
الخليل
جامعة الخليل
الدكتور يوسف حسان
رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبية
هاتف ٢٢٢٠٩٩٥
فاكس ٢٢٢٩٣٠٣
بريد إلكتروني yousefh@hebron.edu

جمهورية العراق
بغداد
الأستاذ محمد الجبوري
محلة ٧١٢،زقاق ٢٥ ،دار ١١ /٢ ،حي المثنى
زيونة،بغداد
تلفاكس ٠٠٩٦٤١ ٥٥٧٢٢٩٦
هاتف الثريا ٠٠٨٨ ٧٣٠٥٩ ٢١١ ٢١٦
تلفون ٠٠٩٦٤١ ٧٤٧٠٥٢٤
٠٠٩٦٤١ ٧٤٧٠٥٢٧
بريد الكتروني agip.iraq@tagi.com
tagco.iraq@tagi.com

فلسطين
جنين
الجامعة العربية الأمريكية
الأستاذ زكريا الحاج حمد
مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع
هاتف ٤٢٥١٠٩٧٠/٤
فاكس ٤٢٥١٠٩٧٠
بريد إلكتروني zhamad@aauj.edu

الإمارات العربية المتحدة
دبي
الأستاذ محمد صوان
بلدية دبي
هاتف ٠٠ ٩٧١ ٤ ٢٠٦٣١٤٤
فاكس ٠٠ ٩٧١ ٤ ٢٠٦٤٧٧٨

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

المؤسسة العربية للخدمات المهنية الدولية

المعرفة هي القوة

اثنان وأربعون مكتباً وطنياً عربياً

- مراجعة الحسابات. التدقيق الداخلي. التقييم.
- الإستشارات الإدارية والمالية والصناعية.
- دراسة وتطوير وإدارة المشاريع.
- تقنية المعلومات في الحكومة والتجارة والتعليم.
- تدقيق أمن أنظمة المعلومات.
- شهادات إدارة الجودة.
- بناء القدرات الحكومية في التجارة الدولية.
- التأهيل المهني والمعلوماتي.
- معلومات الإئتمان.
- التدريب. التوظيف.
- حقوق الملكية الفكرية. التراخيص.
- الخدمات القانونية. الترجمة.